الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الرابعة والستون

اللجنة الأولى

الجلسة **١٣**

الاثنين ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد خوسيه لويس كانسيلا . . . . . (أوروغواي)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

البنود ٨٦ إلى ١٠٣ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة مواضيعية بشأن بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي وعرض جميع مشاريع القرارات المقدمة في إطار هذه البنود والنظر فيها

الرئيس (تكلم بالإسبانية): نبدأ اليوم مناقشة موضوعية بشأن جوانب نزع السلاح في الفضاء الخارجي. وإذا توفر وقت في الجزء الأخير من جلسة هذا الصباح، سنبدأ الاستماع إلى البيانات بشأن الأسلحة التقليدية.

السيد هيلغرن (السويد) (تكلم بالإنكليزية): إنني أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ويؤيد هذا البيان البلدان المرشحان للانضمام إلى الاتحاد تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، كما تؤيده بلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمحتمل ترشيحها ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا، وكذلك أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وأرمينيا وجورجيا.

إن العدد المتزايد من الجهات الفاعلة والتطور السريع للأنشطة في الفضاء الخارجي يعززان الموقف الثابت الذي يتخذه الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء لصالح تعزيز الإطار المتعدد الأطراف بشأن المحافظة على بيئة سلمية وآمنة ومأمونة في الفضاء الخارجي. ويشدد الاتحاد الأوروبي على أن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وضرورة الحيلولة دون تحول الفضاء الخارجي إلى مجال للصراع شرطان أساسيان لتعزيز الاستقرار الاستراتيجي وتعزيز التعاون الدولي في مجال استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه للأغراض السلمية. وننظر بحساسية شديدة إلى مسألة أمن الأجسام الفضائية، ونحث جميع الدول على الامتناع عن اتخاذ الإجراءات التي من المحتمل أن تقوض الأمن، ولا سيما عن طريق إنشاء مزيد من الحطام.

ويشارك الاتحاد الأوروبي في المناقشات التي تدور في مؤتمر نزع السلاح بشأن الجوانب المختلفة لأمن الفضاء. وفي ذلك السياق، لاحظنا اقتراح الاتحاد الروسي والصين تقديم مشروع معاهدة بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة الاستعمال

الأهداف الفضائية. لاحظنا أيضا الأفكار الداعية إلى الحظر الملزم قانونا لاختبار الأسلحة المضادة للسواتل واستخدامها.

وفي ردنا المشترك على قرار الجمعية العامة ٦٨/٦٣، يحدد الاتحاد الأوروبي بالتفصيل وجهات نظره بشأن سبل المضي قدما فيما يتعلق بالشفافية وتدابير بناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي. ويشجع الاتحاد الأوروبي على صياغة مجموعة من المبادئ التوجيهية الدولية والطوعية التي يمكن الاسترشاد بها في الأجل القصير ومن شأنها تعزيز سلامة جميع الأنشطة الفضائية وأمنها والقدرة على التنبؤ بها. وينبغي لهذه المبادئ التوجيهية، في جملة أمور، الحد من التدخل الضار والمصادمات والحوادث في الفضاء الخارجي أو تقليصها إلى أدنى حد، وكذلك إنشاء الحطام.

وتحقيقا لتلك الغاية، وضع الاتحاد الأوروبي مشروع مدونة قواعد سلوك لأنشطة الفضاء الخارجي. وقد أعلن مشروع المدونة وعرض في وقت سابق من هذه السنة في مؤتمر نزع السلاح وفي اجتماعات لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. ويرتكز مشروع المدونة على ثلاثة مبادئ هي: أولا، حرية الجميع في استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية؛ ثانيا، المحافظة على أمن وسلامة الأجسام الفضائية في المدارات؛ وأخيرا، إيلاء الاعتبار الواجب للاحتياجات المشروعة للدول في مجال الأمن والدفاع. ويتوخى مشروعنا المقترح أن تنطبق المدونة على جميع الأنشطة التي تقوم بها الدول أو الكيانات غير الحكومية في الفضاء الخارجي. وبينما سيكون مشروع المدونة طوعيا ومفتوحا أمام جميع الدول، فإنه سيضع القواعد الأساسية التي يجب على الدول المرتادة للفضاء مراعاتها في الأنشطة الفضائية المدنية والعسكرية على السواء.

ولا يتضمن مشروع المدونة أي أحكام تتعلق بنشر أسلحة في الفضاء الخارجي. وليس الهدف من مشروع المدونة تكرار المبادرات التي تتعامل بالفعل مع تلك المسألة المحددة أو منافستها. بل على العكس، فإن مشروع المدونة، بوصفه تدبيرا لكفالة الشفافية وبناء الثقة، يشدد على أهمية اتخاذ جميع التدابير للحيلولة دون أن يصبح الفضاء ساحة للصراع ويدعو الدول إلى تسوية أي نزاع في الفضاء الخارجي بالوسائل السلمية.

وهدف الاتحاد الأوروبي هو التوصل قريبا إلى نص يحظى بقبول أكبر عدد من الدول، مما يتيح الاستفادة من مزايا أمنية فعلية في فترة زمنية قصيرة نسبيا. وتحقيقا لهذا الغرض، شرع الاتحاد الأوروبي في عملية تشاور موسعة. وفي نهاية هذه العملية، يأمل الاتحاد الأوروبي أن يتمكن من اقتراح مدونة قواعد سلوك منقحة تكون مفتوحة أمام مشاركة جميع الدول على أساس طوعي في مؤتمر يعقد خصيصا لهذا الغرض.

السيد غارسيا لوبيز – تريغو (كوبا) (تكلم بالإسبانية): تتردد في أنحاء العالم منذ فترة طويلة نداءات تدعو إلى منع نشوب سباق تسلح في الفضاء الخارجي، نظرا لما يشكله ذلك من خطر على السلم والأمن الدوليين. ولذلك، وضع المجتمع الدولي سلسلة من الصكوك القانونية الرامية إلى بلوغ هذا الهدف، بما في ذلك معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية لعام ١٩٦٣، ومعاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧، والاتفاق المنظم لأنشطة الدول على القمر والأجرام السماوية الأخرى لعام ١٩٧٩. وتضطلع تلك الصكوك بدور إيجابي في تعزيز الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي وفي تنظيم أنشطة الفضاء الخارجي. كما أنها ذات أهمية بخصوص حظر نشر أسلحة دمار شامل والقيام بأنشطة عسكرية معينة في الفضاء الخارجي.

وكوبا تؤيد الجهود الجارية في الجمعية العامة وفي مؤتمر نزع السلاح. ونؤيد التعجيل بإنشاء لجنة مخصصة في

مؤتمر نزع السلاح لبدء مفاوضات بشأن صك قانوني دولي يمنع نشر أسلحة في الفضاء الخارجي. وقرار الجمعية العامة ٦٣/٦٨ إسهام هام للغاية في هذه الجهود الرامية إلى منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وفي العام الماضي، شهدنا تقدم حكومتي الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية رسميا بمبادرة مشتركة لمؤتمر نزع السلاح، تقترحان فيها مشروع معاهدة بشأن منع نشر أسلحة في الفضاء الخارجي. وتحظى هذه المبادرة بالتأييد في أوساط بلدان كثيرة، وهي لا تسعى إلى حظر نشر أسلحة في الفضاء الخارجي فحسب، بل وحظر استخدام القوة ضد السواتل أو الأجسام الفضائية الأخرى أيضا. وهذا التدبير الملموس الذي يهدف إلى صون السلم والأمن الدوليين في الأنشطة الفضائية يتطلب دعم المجتمع الدولي لتحويله إلى واقع.

في مؤتمر القمة الخامس عشر، المعقود في تموز/يوليه في شرم الشيخ، مصر، أعرب رؤساء دول أو حكومات بلدان حركة عدم الانحياز مجددا عن قلقهم إزاء الآثار السلبية لتطوير ونشر منظومات دفاعية مضادة للقذائف المضادة للقذائف الباليستية وإزاء خطر نشر أسلحة في الفضاء الخارجي.

إن تدابير الشفافية وبناء الثقة لا تحل محل تدابير تحديد الأسلحة ونزع السلاح؛ ولا هي شرط مسبق لتنفيذ الأخيرة. غير أنها يمكن أن تيسر تنفيذ الالتزامات المتعلقة بنزع السلاح وأنشطة التحقق. وفيما يتصل بالفضاء الخارجي، يمكن لهذه التدابير، أن تشمل ما يلي: عقد مؤتمر دولي للنظر في الامتثال الصارم للاتفاقات القائمة بشأن الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي؛ واستعراض النظام القانوني الحالي الذي ينظم الأنشطة في الفضاء الخارجي، في ضوء التقدم التكنولوجي – وهو إجراء دأبت بعض الدول على عرقلته في اللجنة القانونية الفرعية التابعة للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية؛ واعتماد اتفاقات متعددة الأطراف لتبادل المعلومات بشأن استخدام الفضاء الخارجي؛ وإنشاء آليات للتعاون الدولي تكفل لجميع البلدان إمكانية الاستفادة على قدم المساواة من مزايا استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية؛ وتبادل المعلومات عن النهج الرئيسية للدول في سياساتها الفضائية وبرامجها الرئيسية لبحوث واستخدام الفضاء الخارجي وعن البارامترات المدارية للأجسام الفضائية؛ وتوجيه دعوات على أساس طوعي لمراقبة عمليات إطلاق الأجسام الفضائية؛ وإقامة عروض لتكنولوجيا الفضاء والصواريخ؛ وتقديم إخطارات عن العمليات المقررة لإطلاق المركبات الفضائية والمناورات الفضائية التي يمكن أن تقترب بشكل خطير من مركبات فضائية تابعة لدول أخرى، وعن عودة المركبات الفضائية الموجهة من مدارها إلى الغلاف الجوي؛ وإجراء مشاورات بغرض إيضاح المعلومات المقدمة عن برامج البحوث واستخدام الفضاء الخارجي ذات الصلة بحالات غامضة، وعن المسائل الأخرى المثيرة للقلق، وكذلك النظر في تنفيذ تدابير الشفافية وبناء الثقة المتفق عليها بخصوص أنشطة الفضاء الخارجي.

ويمكن أن يكون لتدابير الشفافية وبناء الثقة دور هام في وضع معاهدة جديدة بشأن منع نشر أسلحة في الفضاء الخارجي واستخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي، واعتماد هذه المعاهدة وتنفيذها. ومن شأن ذلك أيضا الإسهام في تهيئة ظروف مؤاتية للتوصل إلى اتفاق بشأن عقد اتفاق جديد.

بخصوص استخدام مصادر الطاقة النووية في الفضاء الخارجي، وهو أمر يشكل مصدر قلق دولي أيضا، ترى كوبا أنه ريثما يتضح الإطار الأمني ويحرز تقدم نحو التزام ملموس بقدر أكبر في هذا المجال، ينبغي تقييد استخدام مصادر الطاقة النووية في الفضاء الخارجي قدر المستطاع. وينبغي أن يقترن

هذا الاستخدام المقيد بموافاة الدول الأخرى بمعلومات كاملة وشفافة توضح الخطوات المتخذة لكفالة الأمن.

كما فعلت كوبا في سنوات سابقة، فإنها قررت الانضمام إلى مقدمي مشاريع القرارات التي ستقدم اليوم في اللجنة الأولى بشأن الفضاء الخارجي، وهي تحديدا، مشروع القرار المعنون ”تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي“ (A/C.1/64/L.40) و ”منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي“ (A/C.1/64/L.25). ونعتقد أن هذين النصين يشكلان إسهاما هاما في الجهود الرامية إلى منع نشوب سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

السيد جيانغ ينغفينغ (الصين) (تكلم بالصينية): على مدار نصف قرن، حققت البشرية إنجازات كبيرة في استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه. ويتزايد اعتماد البشرية على الفضاء الخارجي كل يوم. وقد أصبح من واجب البشرية ومسؤوليتها صون الأمن في الفضاء الخارجي وكفالة الاستخدام السلمي له. غير أنه منذ شروع البشرية في استكشاف الفضاء الخارجي، كان خطر تسليح الفضاء ماثلا بصفة دائمة. واكتسب هذا الخطر أهمية أكبر في ظل التطورات في تكنولوجيا الفضاء وتغير الحالة الأمنية الدولية.

وإذ نقر بالدور الهام للنظام القانوني الدولي الحالي بشأن الفضاء الخارجي في تنظيم الأنشطة الفضائية وصون الأمن الفضائي، لا بد لنا أن نعترف بأن هذا النظام لا يمكنه، بسبب عيوبه الواضحة، منع نشر أي أسلحة في الفضاء الخارجي سوى أسلحة الدمار الشامل أو منع التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي. وبالتالي، لا يمكنها ضمان الهدوء في الفضاء الخارجي في الأجل الطويل.

وترى الصين أن التدابير الوقائية ضرورية لمنع تسليح الفضاء الخارجي أو حدوث سباق تسلح فيه. ويكتسي التفاوض على صك جديد بغية سد الثغرات القانونية القائمة أهمية بالغة في عملية المحافظة الشاملة على أمن الفضاء الخارجي. ولأكثر من ٢٠ سنة متتالية، ظلت الجمعية العامة تعتمد بأغلبية ساحقة قرارات بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وتدعو إلى إجراء مفاوضات بشأن صك قانوني دولي لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وتدل هذه القرارات بوضوح على أن هناك توافقا في الآراء واسع النطاق في المجتمع الدولي بشأن هذا الموضوع.

ومؤتمر نزع السلاح بوصفه الهيئة المتعددة الأطراف الوحيدة للتفاوض بشأن نزع السلاح، هو بلا شك أفضل مكان للتفاوض وإبرام صك قانوني بشأن أمن الفضاء الخارجي. لقد وفر اعتماد برنامج عمل المؤتمر فرصة جديدة للجهود الدولية الرامية إلى تعزيز أمن الفضاء الخارجي. ويجب على المجتمع الدولي أن يغتنم تلك الفرصة لتوضيح وزيادة تعزيز توافق الآراء الدولي بشأن هذا الموضوع، والمضي قدما في جهود مؤتمر نزع السلاح في الفضاء الخارجي، والاستفادة من عمله على مر السنين.

في عام ٢٠٠٨، قدمت الصين وروسيا بشكل مشترك إلى المؤتمر مشروع معاهدة بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الفضائية. ويمثل هذا خطوة هامة إلى الأمام في تحسين النظام القانوني المعني بالفضاء الخارجي. وقد اتبعت الصين وروسيا نهجا منفتحا وشاملا في مشروع المعاهدة، ونحن نرحب بالاقتراحات والأسئلة من جميع الأطراف. وقد قمنا بالرد على التعليقات والأسئلة ذات الصلة وقدمنا ورقة عمل تكميلية إلى مؤتمر نزع السلاح. ونأمل في أن يتمكن المؤتمر من البدء في المناقشات الفنية بشأن مشروع المعاهدة في أقرب وقت ممكن من أجل إثرائها وتحسينها وتمهيد الطريق لبداية مبكرة للمفاوضات الرسمية.

وعموما، تتخذ الصين موقفا منفتحا وإيجابيا تجاه المبادرات الرامية إلى تدابير زيادة الشفافية وبناء الثقة في الفضاء الخارجي. ونأمل في أن تسهم التدابير المناسبة والقابلة للتطبيق الرامية إلى زيادة الشفافية وبناء الثقة في المحافظة على أمن الفضاء الخارجي. ومع ذلك، وبما أن هذه التدابير، بحكم طبيعتها، ليست ملزمة قانونا، فإننا نعتقد أنها لا يمكن أن تحل محل صك قانوني دولي جديد بشأن الفضاء الخارجي، وإنما ينبغي أن تؤدي دورا مكملا لهذا الصك.

إن الإبرام المبكر لصك قانوني دولي بشأن منع تسليح الفضاء الخارجي وحدوث سباق تسلح فيه من شأنه الإسهام في المحافظة على السلام في الفضاء الخارجي وتعزيز الأمن لجميع البلدان. والصين مستعدة للعمل مع جميع الأطراف من أجل تحسين النظام القانوني الدولي لاستخدام الفضاء الخارجي بغية المحافظة على الأمن في الفضاء الخارجي.

السيدة ميرغل (كندا) (تكلمت بالفرنسية): تلتزم كندا بالمحافظة على السلام والأمن الدوليين في الفضاء الخارجي. ونحن نؤمن بقوة بأنه ينبغي بذل جهود للتأكد من بقاء الفضاء الخارجي متاحا للاستكشاف والاستخدام خدمة للبشرية جمعاء. ونحن جميعا ندرك الدور الحاسم الذي يؤديه استخدام الفضاء الخارجي في الحياة اليومية للمجتمعات في جميع أنحاء العالم، في مجالات الاتصالات والملاحة والرصد البيئي والتنمية المستدامة والأمن الوطني. ويتزايد باطراد عدد أصحاب المصلحة الذين يملكون السواتل أو يستفيدون منها. وكما هو الحال في مجال البيئة، فإن الاستخدام المستدام للفضاء الخارجي يمثل مصدر قلق ومسؤولية بالنسبة لنا جميعا.

إن مؤتمر نزع السلاح هو الهيئة الرئيسية المناط بها مسؤولية منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وينبغي لنا أن نتذكر جميعا فشلنا في الاتفاق على برنامج عمل خلال السنوات الـ ١٠ السابقة لعام ٢٠٠٩. ولذلك كنا في غاية السعادة لدعم برنامج عمل المؤتمر الذي اعتمد بتوافق الآراء في أيار/مايو، ثم أصبنا بخيبة أمل عندما علمنا أن هذا الاتفاق لم يسفر عن استئناف العمل الموضوعي في عام ٢٠٠٩. وما زالت كندا تحث أعضاء المؤتمر على الشروع في بذل جهود جوهرية بشأن برنامج العمل المتفق عليه حالما تستأنف دورته في عام ٢٠١٠.

وعلى الرغم من هذه الانتكاسات، فقد أيدت كندا المبادرات العملية في مختلف المحافل بشأن طائفة من المسائل المتعلقة بأمن الفضاء للمساعدة على زيادة الشفافية والإسهام في بناء الثقة والأمن والتأكد من الاستخدام المستدام للفضاء الخارجي. وننوه، على سبيل المثال، بالاشتراك في رعاية الحدث الذي ينظمه معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح بعنوان ”أمن الفضاء عام ٢٠٠٩: نحو بيئة فضائية أكثر أمنا“؛ وتقديمنا ورقة عمل (CD/1865) بعنوان ”مزايا تقديم مشروع محدد لتدابير الشفافية وبناء الثقة والاقتراحات المتعلقة بأمن الفضاء“. وهذان مثالان يعبران عن الأولوية التي تعطيها كندا لضمان الأمن في الفضاء.

(تكلم بالإنكليزية)

كما تنوه كندا بتزايد أهمية الجهود الجديدة لمؤسسات الأمم المتحدة العاملة في نظام إدارة الفضاء، مثل لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية والاتحاد الدولي للاتصالات، من أجل التعاون بفعالية أكثر في معالجة المسائل المشتركة التي تؤثر على الاستمرار في استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية. كذلك، فإننا ندرك بشكل متزايد الأعمال الفنية التي يجري الاضطلاع بها في العديد من المؤسسات البحثية بشأن مسائل تخفيف الحطام الفضائي وإدارة حركة المرور الفضائية، التي يمكن أن تساعد

في جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تحديد أفضل الممارسات لاستخدام الفضاء الخارجي بصورة آمنة ومستدامة.

ومع ذلك، نحن أيضا ما زلنا مقتنعين بالحاجة إلى وضع نهج شامل على نحو متزايد لأمن الفضاء الذي لا يتناول الأبعاد البيئية والتجارية والمدنية فحسب، وإنما أبعاده العسكرية وأبعاده المتعلقة بالأمن القومي أيضا. وبالتالي، استجابة للدعوة التي وجهها الأمين العام إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لتقديم اقتراحات ملموسة لتدابير تحقيق الشفافية وبناء الثقة، فقد قدمت كندا اقتراحا يمكن أن يسهم في بناء الثقة في حد ذاته، فضلا عن توفيره عناصر لمعاهدة تبرم في نهاية المطاف بشأن أمن الفضاء. إن هذا الاقتراح، الذي يعبر عما بذلناه سابقا من جهود في مؤتمر نزع السلاح، يدعو إلى فرض حظر على نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي، وحظر التجارب على استخدام السلاح ضد السواتل لتدميرها أو إلحاق الضرر بها، وحظر استخدام السواتل نفسها كأسلحة. ونحث وفود الدول الأعضاء على النظر المتعمق في هذا الاقتراح من أجل ضمان الاستخدام الآمن والمأمون للفضاء الخارجي في الأغراض السلمية وزيادة التشجيع على مناقشتها في المحافل المناسبة.

والآن تعتقد كندا، أكثر من أي وقت مضى، أنه ينبغي لنا ممارسة الدبلوماسية الوقائية لضمان أن يكون الفضاء في مأمن من التهديدات المادية وأن تضمن إدارتنا الرشيدة له الوصول الآمن والمستدام واستخدام جميع الدول له. وهذا هو التحدي الذي يجب علينا جميعا إدراكه دون مزيد من التأخير.

السيد كيم هاك – جو (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): منذ إطلاق أول جسم فضائي، في عام ١٩٥٧، ازداد اعتمادنا على العلوم والتكنولوجيا الفضائية بصورة أكبر – لدرجة أن أي انقطاع في استخدامنا للفضاء الخارجي من شأنه أن يخل بسير حياتنا اليومية. غير أن تصادم أجسام فضائية في شباط/فبراير عام ٢٠٠٩ بين لنا أننا عرضة لفترات الانقطاع هذه. ومن ثم، إن من المهم حقا إبقاء الفضاء الخارجي مجالا للاستخدام والتعاون السلميين.

ومن هذا المنطلق، ترحب حكومة بلدي بالجهود المختلفة التي يبذلها المجتمع الدولي لكفالة أمان الفضاء الخارجي وأمنه واستدامته. وتدابير تعزيز الشفافية وبناء الثقة مبادرة في ذلك الاتجاه، تعلق عليها الحكومة الكورية أهمية كبيرة. ونعتقد أن التدابير الطوعية للشفافية وبناء الثقة يمكن أن تسهم في تعزيز سلامة السواتل، مما يقلل من أوجه عدم التيقن في استخدام التكنولوجيا الفضائية ذات الاستخدام المزدوج، الأمر الذي يزيد، بدوره، من الأمن الفضائي. وفي هذا الصدد، تقدر حكومة بلدي موافقة مجلس الاتحاد الأوروبي على مشروع مدونة سلوك بشأن أنشطة الفضاء الخارجي واعتماد الجمعية العامة للمبادئ التوجيهية لتخفيف الحطام الفضائي باعتبارهما جهدا ملموسا لتعزيز تدابير الشفافية وبناء الثقة.

وتعتقد حكومة جمهورية كوريا أيضا أن المناقشة بشأن منع نشوب سباق تسلح في الفضاء الخارجي في مؤتمر نزع السلاح ستسهم كذلك في الجهود الدولية لمعالجة أي ضعف محتمل في الإطار القانوني الحالي لأمن الفضاء الخارجي. وفي هذا الصدد، نلاحظ أن الحوارات التفاعلية بشأن مشروع نص معاهدة بشأن منع نشر أسلحة في الفضاء الخارجي ومنع التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي، الذي تقدم به الاتحاد الروسي والصين، تتيح فرصة لتكوين صورة أوضح عن مختلف الآراء بشأن منع حدوث سباق تسلح في جدول أعمال الفضاء الخارجي.

ومن شأن الجهود السالفة الذكر مجتمعة تعزيز سلامة أنشطة الفضاء الخارجي وأمنها واستدامتها، وترى حكومة بلدي أن تلك الجهود ينبغي ألا تكون متعارضة بل ينبغي استكشافها بطريقة متوازنة وعملية. وفي هذا الصدد، تؤيد جمهورية كوريا أيضا توثيق التعاون وتعزيز الحوار بين المحافل الدولية ذات الصلة – مثل مؤتمر نزع السلاح ولجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية واللجنتين الأولى والرابعة والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية – على أساس أن ذلك سيعزز مواءمة الجهود الجارية من خلال تبادل التجارب والخبرات بين هذه المحافل.

وجمهورية كوريا تنفذ منذ أمد بعيد برامج فضائية لاعتقادها الراسخ أن الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي ستسهم في الارتقاء بحياة الإنسان. كما تدرك حكومة بلدي جيدا طبيعة الاستخدام المزدوج للتكنولوجيا الفضائية، ولذلك فإنها تفي بإخلاص بالتزامها بعدم الانتشار الدولي وتتخذ كل التدابير لكفالة الشفافية في الأنشطة الفضائية. وأغتنم هذه الفرصة للتأكيد مجددا على دعم حكومة بلدي الكامل للجهود الدولية لتعزيز سلامة أنشطة الفضاء الخارجي وأمنها واستدامتها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثلة سري لانكا لعرض مشروع القرار A/C.1/64/L.25.

السيدة هاليادي (سري لانكا) (تكلمت بالإنكليزية): يولي وفد سري لانكا أهمية كبيرة للنظر في بند جدول الأعمال المعنون ”منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي“. وفي العام الماضي، عرض وفد مصر، بالاشتراك مع العديد من مقدمي مشروع القرار، مشروع قرار اللجنة الأولى بشأن منع نشوب سباق تسلح في الفضاء الخارجي. واتُخذ القرار بأغلبية ١٧٧ صوتا (القرار ٤٠/٦٣).

ترحب سري لانكا بالتطور الهام الذي حدث في هذا العام في مؤتمر نزع السلاح، الذي توصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل بعد أكثر من عقد. وينبغي ألا نسمح بأن يتبدد الزخم الذي تحقق في هذا العام وندعو جميع أعضاء المؤتمر إلى اغتنام الفرصة والسعي إلى الشروع مبكرا في العمل الموضوعي خلال دورة المؤتمر لعام ٢٠١٠.

ويحظى مشروع القرار بشأن منع نشوب سباق تسلح في الفضاء الخارجي بتأييد الغالبية العظمى من الدول الأعضاء. ويعبر ذلك التأييد الواسع عن التأكيد على أن الفضاء هو التراث المشترك للبشرية وأنه ينبغي استغلاله في الأغراض السلمية فحسب. والصكوك القانونية الحالية لا تمنع بصورة لا لبس فيها تجربة جميع أنواع الأسلحة ونشرها واستخدامها في الفضاء الخارجي.

وأنشطة الفضاء الخارجي أصبحت متاحة لعدد متزايد من الدول. والفضاء في سبيله إلى أن يصبح دون شك مجالا لا غنى عنه للسعي الإنساني، ويتزايد اعتماد البشرية على الفضاء الخارجي يوما بعد يوم. وإلى جانب الآثار الاقتصادية الخطيرة الناجمة عن قطع الاتصالات السلكية واللاسلكية عبر السواتل التجارية، فإن الأعمال العدائية في الفضاء يمكن أن توجد تهديدات أمنية خطيرة. وسيزيد خطر تكدس المسارات المدارية زيادة هائلة إذا ما نفذ بلد أو عدة بلدان برامج أسلحة في الفضاء على نحو نشط.

وبالإضافة إلى الكمية الهائلة من الحطام الذي يمكن أن تتسبب فيها المنظومات النشطة المضادة للسواتل، فإن من شأنها إعاقة الاستثمار في الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي وتشجيع التعاون والتنافس الاقتصاديين اللذين يعززان الحياة على الأرض. وبالتالي، يجب الحفاظ على الفضاء الخارجي باعتباره الملكية المشتركة للبشرية ويجب أن يكون استغلاله واستخدامه في الأغراض السلمية من أجل

تحقيق الصالح العام للجميع. وينبغي ألا يتعرض استخدام المجتمع العالمي للفضاء الخارجي للخطر من خلال إجراءات يتخذها البشر. وينبغي أن تقبل جميع الدول بذلك باعتباره هدفا مشتركا.

وثمة حاجة إلى اتخاذ إجراءات متضافرة للوقاية من التهديدات لأمن الفضاء الخارجي. واتخاذ تدابير لمنع نشوب سباق تسلح في الفضاء الخارجي أكثر فعالية وأقل تعقدا وأقل تكلفة من اتخاذ تدابير بعد اشتعال هذا السباق.

وفي هذا الصدد، يرغب مقدمو مشروع القرار A/C.1/64/L.25 في عرض هذا النص على اللجنة الأولى للنظر فيه واعتماده. وكما تلاحظ الوفود، فإن النص يؤكد مجددا، على غرار الأعوام السابقة، الطابع التكاملي للجهود الثنائية والمتعددة الأطراف ويبرز أهمية زيادة الشفافية في تبادل المعلومات بشأن جميع الجهود الثنائية في ذلك المجال.

ويرى مقدمو مشروع القرار أن مؤتمر نزع السلاح يقوم بالدور الرئيسي في معالجة هذه المسألة، ويرحبون بقرار إنشاء فريق عامل لعام ٢٠١٠ في إطار بند جدول أعماله ”منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي“، وذلك لإجراء مناقشة موضوعية وغير مقيدة بشأن جميع المسائل ذات الصلة بمنع نشوب سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وفضلا عن ذلك، يتطرق مشروع القرار هذا العام إلى العديد من التطورات الجديدة في ذلك المجال، آخذا آراء جميع الأطراف المعنية في الاعتبار بروح من التوافق والإقرار بالتفاهم العام السائد منذ فترة طويلة بشأن المسألة. ووفقا لذلك، أعددنا نصا يتضمن تحديثات تقنية إلى جانب التطورات الجديدة في المجال. ويتوقع مقدمو مشروع القرار أن يحظى النص بأوسع تأييد يجسد الإرادة الجماعية للمجتمع الدولي. ومن ثم، نتوقع أن يتمكن جميع أعضاء اللجنة هذه من تأييد مشروع القرار واعتماده بتوافق الآراء.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثل الاتحاد الروسي لعرض مشروع القرار A/C.1/64/L.40.

السيد فاسيلييف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): شهدنا مؤخرا اهتماما متزايدا بالمسائل المتعلقة بالفضاء. ونوقش العديد من المبادرات والاقتراحات بشأن كيفية سد الفجوة الحالية في القواعد التي يقوم عليها القانون الدولي للفضاء. وهي تهدف إلى بلوغ عدد من الأهداف، بما في ذلك تحسين عمل الأجسام الفضائية على نحو آمن؛ وكفالة القدرة على التنبؤ وتعزيز الثقة في الفضاء الخارجي؛ ومنع نشر أسلحة في الفضاء الخارجي.

وفي شباط/فبراير ٢٠٠٨، عرض الاتحاد الروسي، بالاشتراك مع وفد الصين، مشروع معاهدة بشأن منع نشر أسلحة في الفضاء الخارجي ومنع التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي، وذلك في مؤتمر نزع السلاح. وجرت مناقشة موضوعية، أسفرت عن تقديم وثيقة إلى المؤتمر تتضمن أسئلة وتعليقات على مشروع المعاهدة. وينص برنامج عمل المؤتمر لعام ٢٠٠٩، المعتمد في أيار/مايو، على إنشاء فريق عامل لإجراء استعراض واسع النطاق لمسألة منع نشوب سباق تسلح في الفضاء الخارجي والمسائل ذات الصلة.

ونعتقد أنه إذا اعتُمد برنامج عمل المؤتمر لعام ٢٠١٠، فإنه سيتم الإبقاء على اقتراحات مماثلة بإنشاء فريق عامل، الأمر الذي ييسر إجراء مناقشة متعمقة بشأن تلك الطائفة العريضة من المسائل المتعلقة بالفضاء المدرجة في جدول أعمال المؤتمر. وذلك هو الهدف من مشروع القرار التقليدي للجنة الأولى المعنون ”منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي“ (A/C.1/64/L.25)، الذي عرضته سري لانكا ومصر بالنيابة عن مقدمي مشروع القرار، بما في ذلك روسيا. وتعكف لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض

السلمية في فيينا على النظر في مسألة التدابير التي يمكن اتخاذها ضد توليد الحطام الفضائي. وتشارك روسيا بنشاط في تلك المداولات.

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، اعتمد مجلس وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي مشروع مدونة سلوك لأنشطة الفضاء الخارجي. والعمل جار من أجل التوصل إلى اتفاق نهائي. ونأمل في أن يكون هذا العمل مثمرا، وأن تسهم المدونة في تعزيز الأمن والثقة في أنشطة الفضاء الخارجي. وقد قدمنا إلى واضعيها تعليقاتنا المحددة.

ومنذ عام ٢٠٠٥، قدمت روسيا والصين، اللتين تعملان معا، إلى اللجنة الأولى مشروع قرار بعنوان ”الشفافية وتدابير بناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي“. وعادة ما يحظى مشروع القرار هذا بدعم مجموعة واسعة من الدول. ووفقا لأحكامه، تقدم الدول إلى الأمين العام تعليقات محددة بشأن تدابير الشفافية وبناء الثقة بغية المحافظة على السلام والأمن الدوليين وتعزيز التعاون الدولي ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

لذلك، أود أن أعرض مشروع القرار A/C.1/64/L.40 بالنيابة عن مقدمي مشروع القرار. وأود أن أنوّه بأنه على الرغم من أن العديد من عناصر مشروع القرار ما زالت دون تغيير بالمقارنة مع العناصر التي قدمت العام الماضي، فقد حصلنا هذا العام على تأييد قوي جدا. وحاليا، انضمت ٥٨ دولة إلى مقدمي مشروع القرار. ونلاحظ مع الارتياح أن جميع بلدان الاتحاد الأوروبي قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار، وكذلك هناك عدد من المقدمين الآخرين الجدد لمشروع القرار. ونحن ممتنون لما قدموه من دعم وندعو تلك البلدان التي لم تنضم بعد إلى مقدمي مشروع القرار إلى القيام بذلك.

من بين الابتكارات التي نفذت منذ العام الماضي، يلاحظ مشروع القرار تقديم الاتحاد الأوروبي مشروع مدونة سلوك لأنشطة الفضاء الخارجي. كما أننا نلاحظ بارتياح أن ١٣ دولة والاتحاد الأوروبي في مجموعه قد قدموا اقتراحات إلى الأمين العام، على النحو الوارد في تقريره الوارد في الوثيقة A/64/138 والإضافة ١. إن مشروع القرار الحالي إذ يراعي أن اللجنة الأولى تنظر في مسائل الفضاء الخارجي منذ عام ٢٠٠٥، على النحو المبين في تقرير الأمين العام عن الشفافية وتدابير بناء الثقة في الفضاء الخارجي، فإنه يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في الدورة الخامسة والستين تقريرا نهائيا يلخص فيه نتائج برنامج العمل الممتد لخمس سنوات.

وفي ذلك الصدد، نطلب إلى الأمانة العامة أن تقوم بإعداد وثيقة تشمل الاعتبارات التي أثيرت أثناء تلك الفترة، ونشجع جميع الدول الأعضاء على تقديم أي آراء إضافية قد تكون لديها بشأن سبل تعزيز تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي إلى الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة. ونأمل في أن يعتمد مشروع القرار لهذا العام بشأن تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة سيعتمد مرة أخرى بتوافق الآراء.

السيد تشوي إيل يونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): إن الفضاء الخارجي هو مساحة مشتركة للبشرية. وأصبحت الدعوة لاستخدامه في الأغراض السلمية اتجاها عالميا. وفي هذا الصدد، يود وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن يبدي الملاحظات التالية.

أولا، لم يعد أي شخص يحتكر الفضاء الخارجي. فقد مر أكثر من نصف قرن على إطلاق أول ساتل في عام ١٩٥٧، وازداد عدد البلدان القادرة على إطلاق سواتل إلى

حوالي عشرة بلدان. وهناك الآن أكثر من ١٣٠ بلدا تشارك في الأنشطة السلمية المتعلقة بالفضاء الخارجي، بما في ذلك استخدام السواتل.

ثانيا، لاحظنا بعض الأنشطة الجديدة التي يمكن بسهولة أن تشعل سباق تسلح في الفضاء الخارجي وتعمل ضد الاتجاه العالمي نحو الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي. ومن الأمثلة النموذجية محاولات الولايات المتحدة على مدى سنوات تطوير منظومة الدفاع ضد القذائف، إلى جانب الأسلحة الفضائية، بذريعة التهديد الناجم عن قيام ما يسمى بالدول المارقة بإطلاق القذائف التسيارية. وما برحت الولايات المتحدة التي تعمل بالاشتراك مع اليابان تطور وتجري البحوث على منظومة دفاعية متكاملة ضد القذائف ستصبح قريبا جاهزة للنشر عمليا في شمال شرق آسيا. وبعبارة أخرى، فإن الولايات المتحدة تخطط لوضع مبادرة دفاعية جديدة ضد القذائف في الجزء الشمالي الشرقي من الكوكب وجر كوريا الجنوبية واليابان وغيرها من البلدان المطيعة لتنضم إليها.

وفي الوقت نفسه، تشير الولايات المتحدة إلى التهديد الوهمي بإطلاق قذائف من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إن الولايات المتحدة إذ تقوم بذلك فإنها تتحرك بدافع خفي، وهو تبرير إنشاء منظومتها الدفاعية ضد القذائف في شمال شرق آسيا من خلال تحالف عسكري على غرار منظمة حلف شمال الأطلسي بين الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية. علاوة على ذلك، فإنها تسعى إلى احتواء القوة العسكرية الصينية والروسية من أجل تحقيق التفوق في المنطقة.

وإذا لم تتخل الولايات المتحدة عن سياستها العدائية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واستراتيجيتها الرامية إلى السيطرة على منطقة شمال شرق آسيا، واستمرت في تبرير المناورات العسكرية المتهورة والدفع في ذلك الاتجاه تحت ذريعة تهديدات من الآخرين، فتحقيق السلام والأمن في المنطقة لن يكون مضمونا أبدا. ولن يبقى أمامنا من خيار سوى تعزيز قدراتنا الدفاعية للرد النووي من أجل مواجهة الزيادة في القوة العسكرية للولايات المتحدة والضغوط التي تمارسها.

يود وفد من جمهورية الشعبية كوريا الديمقراطية أن يغتنم هذه الفرصة للفت الانتباه إلى أن اليابان، رغم أنها لم تتفوه بكلمة اعتذار واحدة عن الأزمة الإنسانية الواسعة النطاق وغير العادية التي أثارتها، تعمل على مدار الساعة لتطوير ونشر منظومات دفاعية ضد القذائف بتحريض من الولايات المتحدة. وكما هو معروف جيدا فقد قامت اليابان في أيار/مايو ٢٠٠٨ باعتماد قانون بشأن الفضاء الخارجي في مجلس المستشارين للسماح باستخدام الفضاء الخارجي للأغراض العسكرية من خلال إلغاء القانون الوطني السابق بشأن نزع السلاح من الفضاء الذي كان معمولا به لأكثر من أربعة عقود .

إن هذا القانون الجديد بشأن الفضاء الخارجي يفتح الباب أمام اليابان لتسليح الفضاء، وهو احتمال كان يقف في وجهه قرار اتخذه البرلمان في عام ١٩٦٩ بشأن حظر استخدام الفضاء للأغراض العسكرية. علاوة على ذلك، أطلقت اليابان منذ التسعينات أربعة سواتل للتجسس وجعلت لها مدارات بحيث تمر فوق بلدان آسيا من أجل الحصول على المعلومات الاستخبارية عن تلك البلدان. إن الأخطر من ذلك هو محاولات اليابان إطلاق السواتل للإنذار المبكر كجزء من منظومة دفاعها ضد القذائف من أجل المحافظة على مراقبة البلدان المجاورة. أما بخصوص السواتل للإنذار المبكر، فهي عين منظومة الدفاع ضد القذائف التي تنشرها حاليا الولايات المتحدة واليابان. ولذلك، إذا أطلق هذا الساتل، فسيعزز قدرة اليابان على توجيه ضربة استباقية للبلدان الأخرى من خلال استخدام الفضاء الخارجي.

وفي ضوء هذه الخلفية، فإن الحجة لصالح توجيه الضربات الاستباقية لأسباب عسكرية تلقى قبولا في الأوساط السياسية اليابانية. وتثبت كل هذه الحقائق أن اليابان تنتقل من مرحلة البحوث إلى مرحلة تطبيقية لأنها تتعاون بنشاط مع الولايات المتحدة بشأن منظومتها الدفاعية العسكرية بحجة التهديدات المحتملة من البلدان المجاورة. ومع ذلك، فقد أخذ ذلك البلد زمام المبادرة في انتقاد العملية السلمية لإطلاق أحد السواتل التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولا يجسد هذا المنظور أي شيء سوى إصرار اليابان على تحقيق الهدف المتمثل في تغطية وتبرير عملها الإجرامي الذي ينطوي على تسليح الفضاء الخارجي منذ البداية.

ومنذ الثمانينات، سعت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وبما يتفق مع سياساتها للتنمية والاستخدام السلمي للفضاء الخارجي، إلى إجراء البحوث اللازمة والتطوير من أجل إطلاق سواتل مصنعة محليا بالاعتماد على قوتها وتكنولوجياتها الذاتية. علاوة على ذلك، في آذار/مارس ٢٠٠٩، وبهدف تعزيز الثقة الدولية وتعزيز التعاون في مجال أبحاث الفضاء الخارجي وإطلاق السواتل، انضمت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى معاهدتين هامتين تتعلقان بالفضاء الخارجي: هما معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى، واتفاقية تسجيل الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي.

وما زالت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ثابتة على موقفها المعارض لتسليح الفضاء. كما تعارض جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية نشر أي نوع من الأسلحة الفضائية، وترحب بأي مبادرات لمنع تسليح الفضاء الخارجي.

السيد سومداه (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): أود أن أعرب مجددا عن امتناني لكم، سيدي الرئيس، على ما أبديتم من دراية وروح توافقية منذ بداية أعمال هذه الدورة. كما أود أن أعرب عن تقديري مكتب شؤون الفضاء الخارجي، ولجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ومؤتمر نزع السلاح على كل ما قاموا به من عمل لتوضيح الأمور المتعلقة بالموضوع الشائك المتمثل في منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

ومنذ إطلاق سبوتنيك ١، أول ساتل اصطناعي، في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٧، ازداد شغف البشرية بأنشطة الفضاء وأصبح أكثر تنوعا. وصار الوصول إلى الفضاء أيسر اليوم، بفضل التقدم التقني والتكنولوجي، وبات أمرا ينطوي على تحديات كبيرة للدول والمنظمات الحكومية الدولية والقطاع الخاص. ومن الواضح أن منافع ملموسة قد جنيت من تطبيق تكنولوجيات الفضاء في مجالات الاتصالات السلكية واللاسلكية، والصحة، والتعليم، والإدارة البيئية، وتنبؤات الأرصاد الجوية، فضلا عن إدارة الكوارث، من جملة أمور. كما أن له إمكانات معترف بها أو متأصلة يمكن أن تؤدي إلى تطبيقات في ميادين أخرى، مثل الميدان العسكري.

ومن الواضح أن أي إجراء عسكري أو سباق تسلح في الفضاء سيؤثر على استمرارية أنشطة الفضاء الخارجي، المعقدة أصلا جراء مشاكل من قبيل الحطام الفضائي والأجرام القريبة من الأرض واستخدام مصادر الطاقة النووية في الفضاء. وعلاوة على ذلك، سيشكل هذا الإجراء أيضا انتهاكا جسيما لمبدأ استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية وتهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. وبالتالي، من المسلّم به أن التحدي المتمثل في صون الأمن في الفضاء، ولا سيما منع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي، تحدي ملحّ للجنتنا ولجنة استخدام الفضاء الخارجي في

الأغراض السلمية ومؤتمر نزع السلاح. ومن واجبنا على وجه الاستعجال، إذن، أن نقترح التدابير المناسبة لإدارة هذا التراث على نحو مسؤول، وهو تراث ورثناه عن الأجيال السابقة ونتحمل المسؤولية الكبيرة والواجب الأخلاقي عن حفظه للأجيال القادمة.

ولذلك أود أن أشيد بإنشاء مؤتمر نزع السلاح لفريق عامل لتعميق النظر بدون قيود في جميع المسائل المتصلة بمنع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي. كما أغتنم هذه اللحظة لأشكر لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، التي سنحتفل بالذكرى السنوية الخمسين لإنشائها في عام ٢٠١١، على جهودها المتعددة والحثيثة لتعزيز وتوطيد ترسانتنا من الصكوك القانونية المتصلة بمجال الفضاء الخارجي.

وترهن جهودنا لإدارة الفضاء على نحو مسؤول بالمصادقة على المعاهدات الخمس الرئيسية المُنظِمَة للفضاء الخارجي وتنفيذها، وباعتماد اتفاقية ملائمة لحقائق اليوم. غير أن تلك الجهود لن تحدث الآثار المرجوة طالما أن أنشطة الفضاء لا تزال حكرا على أقلية من الدول، وعلى رأسها الدول ذات القدرات الفضائية. و يدل على هذا الأمر انخفاض عدد الدول الأعضاء في لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، البالغ حاليا ٦٧ دولة، التي صادقت على المعاهدات المُنظِمَة للفضاء. وعليه، فإنني أدعو إلى تعزيز التعاون الدولي الحقيقي في مجال أنشطة الفضاء الخارجي بغية تعبئة غالبية الدول التي لا تزال غير مكترثة بالتحديات التي يطرحها فضاؤنا الخارجي. و باعتبار بوركينا فاسو عضوا في لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، فإنها تعرب مجددا عن تأييدها لمبدأ استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، ورفضها لأي إجراءات قد تؤدي إلى حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وفي الختام، نأمل أن مشروع القرار المعنون ”منع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي“ (A/C.1/64/L.25)، الذي تشارك بوركينا فاسو في تقديمه، سيُعتمد بتوافق الآراء.

السيد ماسيدو سواريس (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): هناك اتفاق بالإجماع على أن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي إحدى المسائل المحورية الأربع في عمل مؤتمر نزع السلاح، الجهاز التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد لنزع السلاح.

وقبل أكثر من ربع قرن، اتخذت الجمعية العامة، في عام ١٩٨٣، القرار ٧٠/٣٨، الذي دعا مؤتمر نزع السلاح إلى إنشاء لجنة مخصصة بشأن مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وقام المؤتمر بذلك في عام ١٩٨٥، وباشرت اللجنة المخصصة عملها طيلة ١٠ سنوات تقريبا، إلى أن أوقفت. وأُنجز عمل جبار للنظر في المجموعة القائمة من القوانين الدولية المتعلقة بالفضاء الخارجي وأنشطة الفضاء الخارجي، فضلا عن الاقتراحات المتصلة بقضية منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وأجريت مناقشات موضوعية ومفصلة بشأن إمكانية اتخاذ تدابير متعددة الأطراف من شأنها أن تعزز الشفافية وتبني الثقة. كما سلطت تلك المناقشات الضوء على ضرورة إنشاء صك دولي متعدد الأطراف لسد الثغرات التي ما زالت قائمة في القانون الدولي بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وعلى الرغم من انعدام جهاز فرعي مخصص تابع لمؤتمر نزع السلاح طيلة السنوات الـ ١٥ الماضية، أبقى المؤتمر منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي في جدول أعماله باعتباره واحدة من بين مسائله الرئيسية الأربع. وبالمثل، واصلت الجمعية العامة اتخاذ القرارات، بتوافق عملي

في الآراء، بشأن العديد من جوانب المسألة. وفي العام الماضي، دعا قرار الجمعية العامة ٦٣/٤٠، مرة أخرى، مؤتمر نزع السلاح إلى إنشاء جهاز فرعي للاضطلاع بدوره الرئيسي في التفاوض على اتفاق أو اتفاقات متعددة الأطراف، حسب الاقتضاء، بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي من جميع جوانبه. وفي ٢٩ أيار/مايو، قام المؤتمر على النحو الواجب، وفي إطار برنامج عمله، بإنشاء فريق عامل لإجراء مناقشة موضوعية وبدون قيود بشأن جميع المسائل المتعلقة بمنع سباق تسلح في الفضاء الخارجي، مع مراعاة جميع الآراء ذات الصلة والاقتراحات الماضية والحالية والمستقبلية فيما يتعلق بهذه المسألة.

تؤيد البرازيل مشاريع القرارات المقدمة للجنة الأولى بشأن الفضاء الخارجي. وتتوقع البرازيل في وقت مبكر من العام المقبل، أن يقر مؤتمر نزع السلاح جدول أعمال وبرنامج عمل يتضمنان إنشاء فريق عامل معني بمنع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي. ويتعين على الفريق العامل هذا بدء مناقشاته فور إنشائه. وتتوقع البرازيل أن تمهد مناقشة الفريق العامل لهذه المسائل الطريق لمؤتمر نزع السلاح كي يقرر بشأن التفاوض على النصوص القانونية التي تكفل خلو الفضاء الخارجي من أي أسلحة كانت، وأن تستثنى الأنشطة والأجسام في الفضاء الخارجي من أي تهديد أو استخدام للقوة.

وقد رسخت جذور تلك المواقف البرازيلية الثابتة في تأييد البرازيل المستمر، ودعمها الثابت للتدابير والمبادرات الهادفة إلى نزع السلاح العام والكامل. وتدل على هذا التأييد سياساتنا الخارجية السلمية الثابتة ومشاركتنا المستمرة في جميع المنتديات العاملة بشأن نزع السلاح طوال الأعوام الستين الماضية.

إضافة إلى ذلك، فإن البرازيل من ضمن البلدان القليلة التي تمكنت من وضع برنامج مكتمل للفضاء الخارجي، ويشمل تعاونا دوليا مكثفا. وقد حقق برنامج السواتل الصيني - البرازيلي المشترك لرصد موارد الأرض نجاحا كبيرا في برامج التعاون العلمي وفي أكبر مبادرة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

ولا يمكن استمرار الحجج المعارضة للتفاوض بشأن التعهدات الملزمة قانونا بمنع نشر أي أسلحة، أو القيام بأي أنشطة تتضمن استخدام القوة في الفضاء الخارجي. فليس في وسع المجتمع الدولي قبول أي مخاطرة من شأنها تعطيل أنشطة الفضاء الخارجي، نظرا لتزايد أهمية هذه الأنشطة للجميع. وتطالبنا الكثير من بنود جدول أعمال اللجنة الأولى بعكس اتجاه الحالات الخطيرة التي تهدد السلام والأمن، بل تهدد وجود العالم بحد ذاته أو تصحيح هذه الحالات. كما تطالب البنود التي نتناولها في هذه المناقشة المتصلة بالفضاء الخارجي باتخاذ القرارات التي تكفل منع زعزعة السلام في مجال واسع مع أنه لا يزال أمامنا متسع من الوقت.

السيد لارسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): إدراكا مني لقيود الوقت سأدلي بصيغة مختصرة لبياني، الذي قدم نصه الكامل بغرض توزيعه.

يسر الولايات المتحدة الأمريكية أن تبلغ اللجنة الأولى باستمرار اتساع الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون والفهم الدوليين للاستخدام السلمي للفضاء الخارجي. فقد تعاظمت أهمية هذا التعاون اليوم أكثر من أي وقت مضى، نظرا لأن الفضاء آخذ في التطور ليصبح مجالا متزايد الازدحام والتعقيد واحتمالات التنازع. وإذ نبدأ التصدي لهذه التحديات الناشئة، ستواصل الولايات المتحدة الأمريكية القيام بدور فعال في تحديد وتنفيذ جهود التعاون مع الدول

الأعضاء الأصلية والناشئة في مجتمع مرتادي الفضاء بغية كفالة سلامة الأصول الفضائية لجميع الدول.

وتشير المعلومات التي جمعت ونقلت بواسطة النظم الفضائية، إلى مدى أهمية إسهامات الولايات المتحدة الأمريكية والعديد من الدول الأخرى في الاكتشافات العلمية والرخاء الاقتصادي ومصالح الحفاظ على السلام والأمن الدوليين. ولحماية الأصول في هذا المجال، تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى توسيع تعاونها مع غيرها من الدول التي تشاطرها الرأي والعاملة في مجال الفضاء، ومع القطاع الخاص، بهدف تحديد وحماية قدراتها الفضائية من أي تهديدات متعمدة أو غير متعمدة.

ولعل أسطع مثال على تزايد الحاجة إلى هذا التعاون لاح أمامنا في وقت مبكر من العام الحالي، في ١٠ شباط/فبراير، حينما اصطدم ساتل للقطاع الخاص تابع لشركة إريديوم لسواتل الاتصالات بساتل عسكري روسي خامل. فإلى جانب الآثار الاقتصادية المباشرة الناجمة عن خسارة القدرات، يزيد الحطام الناجم عن الاصطدام المستوى العام للخطر في المدارات المنخفضة حول الأرض. وبصفتها دولة رائدة في مجال الفضاء، لا بد للولايات المتحدة الأمريكية أن تأخذ هذه المسائل بأقصى درجات الجدية. فقد ظلت الولايات المتحدة ولا تزال فاعلة في مجال تحديد المخاطر المحتملة، وهي الآن تقدم مبادرات جديدة للحفاظ على سلامة البعثات الفضائية البشرية أو ذات التشغيل الآلي على السواء.

كما يبرز الاصطدام الذي حدث في الشتاء الماضي، أهمية الحاجة إلى تحسين الوعي المشترك بالحالة السائدة في الفضاء. وفي مسعى منها لمنع حدوث اصطدامات في المستقبل، زادت الولايات المتحدة عدد السواتل التي ترصدها لمنع خطر اصطدامها بسواتل أخرى أو بالحطام الفضائي. كما تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بإخطار حكومات الدول الأخرى ومشغلي السواتل التجارية متى ما توقّع المحللون الفضائيون الأمريكيون احتمال مرور أي ساتل من سواتلهم على مسافة قريبة جدا من مركبة أو حطام فضائي آخر.

ويؤكد اصطدام شباط/فبراير المنصرم على مدى أهمية التعاون بين الحكومات والصناعات، بغية تحسين سلامة الفضاء. وقد كانت الولايات المتحدة على اتصال مع الاتحاد الروسي عقب الاصطدام مباشرة. وكان ذلك الاتصال بحد ذاته إظهارا لشفافية ضرورية وتدبيرا لبناء الثقة. وقدمت الولايات المتحدة عرضا أمام لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، بشأن الاصطدام وتداعياته. وفي ذلك العرض لاحظت الولايات المتحدة أن الاصطدام نفسه يعد تذكيرا هاما بالحاجة إلى التعاون الدولي بين الدول الأخرى الرائدة للفضاء بشأن التدابير الواجب اتخاذها لضمان الاستدامة البعيدة المدى للعمليات في البيئة الفضائية.

وكما لاحظت روسيا، فقد أكد ذلك الحادث المؤسف ضرورة توقع احتمال وقوع الحوادث الفضائية الخطيرة، إلى جانب أهمية الإنذار المبكر باحتمال وقوعها، باعتبار أن ذلك يعد إجراء من إجراءات بناء الثقة. وفي الإمكان تسريع هذا التعاون على المستوى الثنائي عبر اتخاذ الإجراءات العملية التي تشمل الجهات العسكرية العاملة في الفضاء. وفي ذلك الصدد، ترحب الولايات المتحدة برغبة الاتحاد الروسي في النظر إلى الاصطدام باعتباره ”تجربة يمكن التعلم منها“. كما تتطلع الولايات المتحدة إلى بدء التبادل الدبلوماسي والعسكري الفضائي مع روسيا في عام ٢٠١٠. وفي وسع الخطوات العملية الملموسة، مثل الحوارات بشأن سياسات واستراتيجيات الأمن الوطني الفضائي وزيارات الخبراء لمراكز مراقبة رحلات السواتل العسكرية، وغيرها من خطوات مماثلة، الارتقاء بالتعاون العملي إلى مستوى جديد.

ومن شأنها كذلك تعميق التفاهم الثنائي بين القوات المسلحة لكلتا الدولتين.

غير أن الفضاء الخارجي لم يعد أمرا يقتصر على الدولتين الرئيسيتين في مجال الرحلات الفضائية. فهناك عدد متزايد من الدول الأخرى الساعية إلى تعزيز مصالحها الوطنية بإيجاد أنشطة دفاعية واستخباراتية لها في الفضاء الخارجي. وعليه فإن من رأي الولايات المتحدة أن البداية الجديدة في المناقشات العملية التي جرت مع الاتحاد الروسي، لا تمثل سوى عنصر واحد من إطار أوسع للتعاون الدبلوماسي والعلمي والتجاري والعسكري مع عدد من الدول.

وتسعى الولايات المتحدة على وجه الخصوص للانخراط في مناقشات مع الصين لبعث الاطمئنان المتبادل في الفضاء الخارجي. ويحق للصين مثل غيرها من الدول استخدام النظم الفضائية لتعزيز أمنها الوطني. بيد أن تزايد بناء القدرات الفضائية الصينية المضادة، يتعارض تعارضا صارخا مع رغبة الرئيس الصيني هو في اتباع نهج التطور السلمي وتحقيق التقدم الذي يربح فيه الجميع.

ويمثل استئناف الحوارات العسكرية الرفيعة المستوى بين الولايات المتحدة والصين خطوة إيجابية، غير أن توسيع هذه العلاقة بما يشمل تسليط المناقشات على الأنشطة الفضائية، من شأنه حفز الشفافية واستجلاء نوايا الصين واستراتيجيتها وعقيدتها فيما يتعلق باستخدام الفضاء للأغراض العسكرية. ويعد هذا الاستجلاء خطوة واحدة فحسب نحو طمأنة بقية دول العالم على أن تطور الصين وتزايد دورها العالمي، لن يتحققان على حساب رفاه الآخرين وسلامتهم.

وإلى جانب استكشاف مجالات المصالح المشتركة وبحث الطرق الكفيلة بإبرازها، يتعين على المناقشات بشأن أمن الفضاء أن تتصدى مباشرة لمصادر انعدام الثقة. على وجه الخصوص، يتعين على الصين توفير قدر أكبر من الشفافية عن نواياها لاستحداث واختبار ونشر أسلحة الصعود المباشر المضادة للسواتل، وغيرها من عناصر برامجها المتعددة الأبعاد المضادة للفضاء.

ولا تزال الكثير من حكومات الدول والشركات الخاصة العاملة في مجال الفضاء، تواجه مخاطر لا مبرر لها جراء الحطام المداري الذي أحدثه الاختبار الذي أجرته الصين لأسلحتها المضادة للسواتل في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. وتشير تقديرات الخبراء الأمريكيين إلى استمرار بقاء الكثير من الأجسام في السحب التي أحدثها ذلك الحطام، وهي تشكّل نسبة ٢٥ في المائة من جملة الأجسام التي صنفت في المدار الفضائي القريب من الأرض لعدة عقود، بينما يستمر بقاء بعضها لما يزيد على القرن. وتعتقد الولايات المتحدة أن أي قرار تتخذه جمهورية الصين الشعبية فيما بعد لإجراء أي اختبار لأسلحتها المضادة للسواتل في الفضاء الخارجي ينطوي على تدمير متعمد، سيؤدي إلى تقويض مصداقية الصين، ويثير الشكوك في ما صدر عنها من تصريحات تشجب ما تسميه تسليح الفضاء الخارجي. ومن شأن قرار كهذا أن يثير تساؤلات جديدة عن مدى التزام الصين بالعمل بمسؤولية في الفضاء، وما إذا كانت تؤيد الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي.

وفي ذلك الصدد تجدر الإشارة مرة أخرى إلى تلقي الولايات المتحدة تأكيدات على عدم نية الصين إجراء أي اختبارات لأسلحتها المضادة للسواتل في الفضاء الخارجي من أحد كبار موظفي وزارة الخارجية الصينية في العام الماضي. يعد التزام الصين خطوة هامة للأمام، ويتوقع المجتمع الدولي أن تفي الصين بتعهداتها بأن تمارس أنشطتها في الفضاء الخارجي على نحو مسؤول.

وبالنظر إلى مسائل الأمن الفضائي الأوسع نطاقا، تعتقد الولايات المتحدة أن من شأن الشفافية على الصعيد الثنائي وإجراءات بناء الثقة مع روسيا ومع الصين، أن تمثل الأساس الذي تبنى عليه إجراءات بناء الثقة الطوعية والمتعددة الأطراف. وعليه سوف تواصل الولايات المتحدة أداء دورها القيادي في تعزيز إجراءات بناء الثقة الخاصة بأنشطة الأمن الوطني وتلك المتعلقة بالفضاء.

وخلال العامين الماضيين أجرت الولايات المتحدة مناقشات مثمرة وصريحة مع الخبراء الأوروبيين بشأن اقتراح الاتحاد الأوروبي المتعلق بوضع مدونة قواعد سلوك لأنشطة الفضاء الخارجي. وإذ تتطلع الولايات المتحدة نحو المستقبل، فهي تواصل العمل مع الاتحاد الأوروبي وغيره من الدول التي تشاطرها آراءها في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز إجراءات بناء الثقة الطوعية التي تحظى بموافقة أكبر عدد من البلدان.

وكما أشار ممثلو فرنسا في بيانات سابقة قدموها للجنة الأولى، فإنه يمكن تحسين إجراءات بناء الثقة عبر مناقشات لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية التي تتناول المسائل العامة لسلامة الرحالات الفضائية، بما فيها التدابير الهادفة إلى منع اصطدامات السواتل. وفي ذلك الصدد، تتطلع الولايات المتحدة إلى أداء دور فعال في الدراسة التي تستغرق عدة سنوات بشأن الاستدامة البعيدة المدى لأنشطة الفضاء الخارجي، التي تجرى في إطار عمل اللجنة الفرعية العلمية والتقنية التابعة للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية.

وبالتشاور مع الحلفاء، تعكف إدارة أوباما حاليا على تقييم سياسات الفضاء الأمريكية وبرامج وخيارات التعاون الدولي كجزء من استعراض شامل للسياسات الفضائية. ويشمل ذلك الاستعراض لخيارات التعاون في الفضاء التحليل الابتدائي لجدوى وأفضلية الخيارات المتاحة لتدابير المراقبة الفعالة والقابلة للتحقق منها للأسلحة، بما يعزز الأمن القومي للولايات المتحدة وحلفائها. وتتطلع الولايات المتحدة كذلك إلى مناقشة الآراء التي توصل إليها ذلك الاستعراض الرئاسي في مؤتمر نزع الأسلحة في العام المقبل خلال المناقشات الموضوعية بشأن بند جدول الأعمال المتعلق بمنع وقوع سباق للتسلح في الفضاء الخارجي، باعتبار أن ذلك يمثل جزءا من برنامج للعمل التوافقي.

وعلى رغم أنه من السابق لأوانه التنبؤ بالقرارات المحددة بشان تحديد الأسلحة التي يمكن أن يتمخض عنها استعراض الولايات المتحدة لسياساتها، فإنه يمكن للجنة الأولى أن تتأكد من استمرار الولايات المتحدة في تمسكها بمبادئ معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧ التي توفر المبادئ التوجيهية الأساسية المطلوبة للسماح بحرية جميع الدول في الوصول إلى الفضاء الخارجي واستخدامه للأغراض السلمية. وستواصل الولايات المتحدة تأييدها للحق الطبيعي في الدفاع الانفرادي أو الجماعي عن النفس، وفقا لما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة.

وستسعى الولايات المتحدة لاغتنام فرص العمل المشترك مع الدول التي تشاطرها نظرتها، هنا داخل الأمم المتحدة وغيرها من المحافل، بغية تعزيز القواعد والمعايير الدولية المساعدة على النهوض بالصالح العام وتحسين استقرار وأمن الفضاء الخارجي. وتبدي الولايات المتحدة استعدادا لفتح صفحة جديدة من التعاون الدولي في الفضاء الخارجي يقوم على الاعتراف بحقوق ومسؤوليات الدول كافة. ونستطيع معا بناء مستقبل أفضل في الفضاء الخارجي تستحقه البشرية جمعاء.

السيد نجفي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): نؤكد مجددا أن الفضاء الخارجي تراث مشترك للإنسانية. وعليه فلا مناص من استخدامه واكتشافه

والانتفاع به حصريا للأغراض السلمية، وعلى نحو يخدم مصلحة البشرية جمعاء ويعبر عنها بروح التعاون. وتتعارض أي محاولة لتحويل الفضاء الخارجي وتكنولوجيا الفضاء إلى حكر لقلة من الدول، مع طبيعة ذلك التراث المشترك.

ونتيجة لتعرض بلادنا للقيود التمييزية، وبسبب المعوقات الممكن حدوثها لخدمات النقل التجاري الفضائي، وما يتصل بها من احتمال منعنا من إرسال الساتل الخاص بنا إلى الفضاء، لم تجد جمهورية إيران الإسلامية بدا من اللجوء إلى ما يحقق اكتفاءها الذاتي. فقد تمكن علماؤنا الشباب من تطوير تكنولوجيا فضائية وطنية، وبذلك أطلقنا الآن الساتل أميد في الفضاء الخارجي في خطوة أولى. ولدينا خطة بعيدة المدى لاستكشاف واستخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية.

كما تترأس جمهورية إيران الإسلامية في العام المقبل اللجنة القانونية الفرعية التابعة للجنة الأمم المتحدة لاستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية حيث ستدور المناقشات بشأن تلك المسألة الهامة. ونظل على اعتقادنا بضرورة التعاون الدولي في اكتشاف الفضاء الخارجي، نظرا إلى مستوى التكنولوجيا المطلوب وارتفاع تكلفته. وعليه فإن احتكار الفضاء الخارجي ليس خيارا ولا يمكن تحقيقه.

ونولي كذلك أهمية كبيرة لمسألة منع حدوث سباق التسلح في الفضاء الخارجي. ونعرب عن قلقنا حيال التداعيات السلبية لمشاريع بعينها يجري العمل عليها بذريعة نظم الدفاع، والسعي لتطوير تكنولوجيا عسكرية متقدمة قابلة للنشر في الفضاء الخارجي، كما يقلقنا تسليح الفضاء الخارجي، مما أسهم في انحسار المناخ الدولي الملائم لحفز نزع السلاح وتعزيز الأمن الدولي.

ونشاطر الآخرين الرأي القائل بأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي اكتسى إلحاحا أكبر نظرا لشرعية القلق من عدم كفاية الصكوك القانونية المتوفرة حاليا لردع سباق التسلح. وتوجد اليوم محاولات للسعي للتفوق العسكري والاستراتيجي في الفضاء الخارجي، ولن تكون نتيجتها إلا تسليح الفضاء الخارجي في المستقبل وتهديد السلم والأمن الدوليين. وعليه نحن نرى أن التفاوض حول إبرام صك ملزم قانونا لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، يمثل مهمة ملحة من مهام مؤتمر نزع السلاح.

السيد بونوماريف (بيلاروس) (تكلم بالروسية): تمثل مسألة منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي إحدى أهم عناصر الأمن الدولي. وتوجد اليوم عدة مبادرات لحل هذه المسالة الهامة. وقد شاركت بيلاروس تقليديا في تقديم مشروع القرار الروسي للجمعية العامة المعنون ”الشفافية وتدابير بناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي“. كما شاركنا كذلك في تقديم مشروع القرار الذي قدمته سري لانكا ومصر، المعنون ”منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي“ (A/C.1/64/L.25). وجذب مشروع القرار عددا إضافيا من مقدميه هذا العام، وهناك ما يبرر الاعتقاد بأنه سيحظى بتوافق الآراء.

ونرحب كذلك بالفكرة الداعية إلى إعلان وقف اختياري بشأن نشر أي نوع من الأسلحة في الفضاء الخارجي. كما نشير إلى أهمية تقديم مبادرات إقليمية في هذا الشأن، مثل مدونة قواعد السلوك بشأن أنشطة الفضاء الخارجي، التي وضعها الاتحاد الأوروبي. ونعتقد أنه لو اعتمدت تلك المدونة، فإنها تساهم في تعزيز الثقة في مجال الأنشطة الفضائية. في الوقت نفسه نعتقد أنه ليس في استطاعة أي وقف اختياري انفرادي أو مبادرة إقليمية بشأن تدابير بناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، أن تحل محل إبرام معاهدة عالمية وملزمة قانونا لمنع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي.

وهنـاك حاجـة إلى المزيـد مـن التأكيـدات علـى الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي. فمن جانبها تؤيد بيلاروس تأييدا ثابتا الامتثال للصكوك القانونية الدولية القائمة المنظمة لأنشطة الدول في الفضاء الخارجي. ونحن على اقتناع بأنه لا سبيل للتخفيف من قلق الدول من تسليح الفضاء الخارجي سوى إقرار معاهدة بهذا الشأن. وفي ذلك الصدد نؤيد المبادرة التي قدمتها روسيا والصين لمؤتمر نزع الأسلحة في جنيف العام الماضي، للنظر في مشروع معاهدة لمنع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي. وقد شارك وفدي بهمة في المناقشات غير الرسمية لمشروع تلك المعاهدة. ورغم خلافات الرأي القائمة حول نطاق مشروع المعاهدة وأحكامها، نعتقد أن تبادل الآراء يساعد في تحسين فهم القضايا وتمهيد الطريق لبدء المفاوضات حول نص المعاهدة في مؤتمر نزع السلاح في المستقبل القريب.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): استمعنا إلى البيان الأخير في المناقشة المواضيعية لهذا الصباح بشأن جوانب نزع السلاح في الفضاء الخارجي. وأود أن أبلغ اللجنة بأنني تلقيت طلبين لممارسة حق الرد. ووفقا للفقرة ٨ من المرفق الخامس للنظام الداخلي (A/520/Rev.17)،

(تكلم بالإنكليزية)

”تمارس الوفود حقها في الرد في نهاية اليوم كلما كان من المقرر عقد جلستين في ذلك اليوم وكلما كانت هذه الجلسات مكرسة للنظر في البند نفسه“.

(تكلم بالإسبانية)

وكما يعلم الأعضاء، فإننا سنعقد جلستين للجنة اليوم. غير أنهما مكرستان لبنود مختلفة. ولذلك، سنبدأ الآن نظرنا في موضوع الأسلحة التقليدية وسنستمع إلى بيان يدلي به رئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية نحو عقد معاهدة لتجارة الأسلحة. وقرب نهاية الجلسة الصباحية، سأعطي الكلمة للوفدين اللذان طلبا ممارسة حق الرد.

نبدأ الآن نظرنا في موضوع الأسلحة التقليدية. وسنبدأ بتبادل للآراء مع سعادة السيد روبرتو غارسيا موريتان، رئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية نحو عقد معاهدة لتجارة الأسلحة: وضع معايير دولية موحدة لاستيراد الأسلحة التقليدية وتصديرها ونقلها. وأعطي الكلمة للسفير غارسيا موريتان وأرجو منه أن يتكرم بقصر بيانه على المدة التي اقترحها الممثل السامي في رسالة دعوته، أي ما بين ١٠ إلى ١٥ دقيقة.

السيد غارسيا موريتان (تكلم بالإسبانية): على صعيد شخصي، اسمحوا لي أن أعرب عن ارتياحي الشديد لرؤيتكم، سيدي، تترأسون مداولات اللجنة. وحنكتكم الدبلوماسية معروفة جيدا للجميع. وأنا على ثقة بأنكم ستكفلون نجاح أعمال اللجنة. وأنتم تمثلون بلدا يرتبط ببلدي بروابط أسرية وتاريخية. وأعتقد أنه لا توجد سوى أمثلة قليلة لعلاقات حميمة مثل العلاقات بين الأرجنتين وأوروغواي.

جئت إلى هنا لتقديم التقرير عن الجلسات التي عقدها في عام ٢٠٠٩ الفريق العامل المفتوح باب العضوية نحو عقد معاهدة لتجارة الأسلحة: وضع معايير دولية موحدة لاستيراد الأسلحة التقليدية وتصديرها ونقلها (A/AC.277/2009/1). والفريق منشأ بموجب القرار ٦٣/٢٤٠. وكان لي شرف ترؤس العمل التداولي الهام لإحدى الهيئات الفرعية التابعة للجمعية العامة. وأرى أن أعمال الفريق خطوة هامة إلى الأمام على صعيد مبادرة عقد معاهدة لتجارة الأسلحة. وأشكر جميع الوفود على منحنا ثقتها وصداقتها وتعاونها في عملنا.

نشأت هذه المبادرة في الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٧ باتخاذ القرار ٨٩/٦١، الذي يقر بأن عدم وجود معايير دولية مشتركة لاستيراد الأسلحة التقليدية وتصديرها ونقلها عامل له تأثير على الكثير من جوانب السلم والأمن الدوليين.

وكما يذكر الأعضاء، فقد خاطبت هذه اللجنة، أثناء الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة، لتقديم التقرير (A/63/334) الذي أعده فريق الخبراء الحكوميين المنشأ بموجب القرار السالف الذكر. ولاحقا وتماشيا مع توصيات فريق الخبراء الحكوميين، قررت الجمعية في قرارها ٢٤٠/٦٣ الشروع في عملية تدريجية تهدف إلى تحليل مسألة إمكانية عقد معاهدة لتجارة الأسلحة بدون التسرع في استخلاص استنتاجات أو نتائج محددة مسبقا. وكان الهدف من ذلك هو بناء فهم مشترك بشأن التحديات الناشئة ذات الصلة بهذه المسألة.

ومع أخذ هذا الأمر في الاعتبار، كان من بين أهداف الفريق العامل المفتوح باب العضوية فهم مواقف جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بشأن طائفة من المسائل ذات الصلة بعدم وجود معايير مشتركة لتصدير الأسلحة التقليدية واستيرادها ونقلها. وفضلا عن ذلك، كان الفريق يأمل في تقييم العناصر الواردة في تقرير فريق الخبراء الحكوميين التي يمكن استخدامها كأساس للوصول إلى فهم مشترك، ليتسنى أخذها في الاعتبار في صياغة معاهدة ملزمة قانونا بشأن هذا الموضوع. وأقر الفريق بأهمية البحث عن حل متوازن يعود بالنفع على الجميع ويسترشد بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وغيره من الالتزامات الدولية.

وعملا بالقرار، عقد الفريق العامل جلسة تنظيمية في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. كما عُقدت دورتان موضوعيتان في عام ٢٠٠٩: الأولى في الفترة من ٢ إلى ٦ آذار/مارس والثانية في الفترة من ١٣ إلى ١٧ تموز/يوليه.

وفي هذا الصدد، أجرينا تبادلا صريحا وواسعا ومفتوحا للآراء والمواقف بشأن جميع المسائل المدرجة في جدول الأعمال. وأتاح ذلك فرصة لجميع الدول للإعراب عن وجهات نظرها. وأتيحت للوفود التي تكلمت الفرصة للتعبير عن نُهجها المختلفة بشأن جميع المسائل الموضوعية المتعلقة بمعاهدة تجارة الأسلحة المحتملة. وأسفر هذا عن تهيئة جو من الثقة وعن فهم أفضل لمواقف المشاركين وأدى إلى فتح حوار بين جميع الوفود.

بالإضافة إلى ذلك، وإدراكا مني لطابع ولاية الفريق والمهمة الحساسة التي نضطلع بها، اقترحت على الفور بناء فهم ليعمل الفريق في إطاره في دوراته الموضوعية في عام ٢٠٠٩. وكان ذلك الفهم مبنيا على عدة عوامل من بينها الطابع التداولي بشكل بارز لولايتنا. واستنادا إلى ذلك، كان لا بد من إدراك أهمية التوصل إلى اتفاق عام.

وستكون المهام متماشية مع ولاية الفريق بموجب القرار ٢٤٠/٦٣ وسيكون هدف الفريق أثناء دوراته لعام ٢٠٠٩ العمل من أجل اعتماد تقرير سيُقدم إلى الجمعية العامة في الدورة الرابعة والستين.

وبخصوص المناقشات الموضوعية، فقد اعتُمد جدول أعمال من شأنه تمكيننا من مواصلة تحديد وبحث المسائل التالية: أهداف ومقاصد أي معاهدة قابلة للتطبيق بشأن تجارة الأسلحة؛ ونطاق المعاهدة المحتمل إبرامها بشأن تجارة الأسلحة؛ ومبادئ ومعايير المعاهدة المحتمل إبرامها بشأن تجارة الأسلحة؛ والجوانب الأخرى التي ستتناولها المعاهدة المحتمل إبرامها بشأن تجارة الأسلحة.

وشاركت الدول الأعضاء مشاركة فعالة في جميع المناقشات بشأن كل تلك البنود بإسهامات ووجهات نظر أثرت النقاش للغاية. وبصفة رئيسية، مكن هذا التبادل للآراء جميع البلدان من أن تناقش، للمرة الأولى وفي منتدى واحد،

جميع المسائل التي تم تناولها في إطار فريق الخبراء الحكوميين. وأدى ذلك إلى بناء عملية شفافة ومفتوحة، وهو الشرط الأساسي لأي فهم مشترك يحتمل الوصول إليه في المستقبل.

بخصوص شفافية عمل الفريق العامل أيضا، أود كذلك أن أبرز عقد اجتماع استثنائي مع ممثلي المنظمات غير الحكومية أثناء الدورة الثانية للفريق. وعلى الرغم من أن ذلك التبادل لم يكن رسميا، فإنه أتاح الفرصة لإجراء مناقشات أكثر ثراء بين الدول الأعضاء. وأشكر ممثلي المجتمع المدني على مشاركتهم.

وكانت نتيجة كل ذلك العمل الذي تم أثناء الدورتين الموضوعيتين في عام ٢٠٠٩ اعتماد تقرير (A/AC.277/2009/1)، مكن من وضع الأسس لإيجاد فهم أوسع نطاقا في المستقبل وأهدافه محددة بقدر أكبر. ويسلم التقرير، بصفة خاصة، ”بالحاجة إلى التصدي للمشاكل المتعلقة بالاتجار غير المنظم بالأسلحة التقليدية وتحويلها إلى السوق غير الشرعية“ (الفقرة ٢٣). وفي نفس الفقرة، يضيف التقرير أنه

> ”نظرا لأن هذه المخاطر يمكن أن تسبب تفاقم عدم الاستقرار والإرهاب الدولي والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، فإن الفريق العامل يؤيد اتخاذ إجراءات دولية للتصدي لهذه المشكلة“.

وفضلا عن ذلك، شدد الفريق العامل بصفة خاصة على أن

> ”المصدرين والموردين يتحملون معا المسؤولية عن التصدي للوضع الراهن بطريقة غير تمييزية، استنادا إلى المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة“. (الفقرة ٢٢)

وتظهر تلك العملية التدريجية أهمية آراء جميع الدول وأهمية تعزيز التعاون الدولي وبناء الثقة، وهما عنصران حيويان في التعامل بفعالية مع أي مشكلة قد يثيرها إبرام معاهدة بشأن تجارة الأسلحة.

وأعتقد أنني أعبر عن رأي الفريق العامل المفتوح باب العضوية عندما أشير إلى ضرورة مواصلة العمل في ذلك الاتجاه في جو من الحوار وفي مناخ التفاهم الذي تمت تهيئته في هذا العام.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعتزم الآن إتاحة الفرصة للجنة لإجراء مناقشة تفاعلية مع ضيفنا بعقد جلسة أسئلة وأجوبة غير رسمية. ولذلك، سأعلق الجلسة لنتمكن من مواصلة مناقشتنا بصورة غير رسمية.

علّقت الجلسة الساعة ١١/٤٥ واستؤنفت الساعة ١٢/٠٥.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للوفود التي ترغب في الإدلاء ببيانات أو عرض مشاريع قرارات بشأن الأسلحة التقليدية. لدينا قائمة طويلة بالمتكلمين الراغبين في الإدلاء ببيانات بشأن هذا الموضوع ولذلك، أطلب من الوفود مراعاة الحد الزمني للبيانات. وإذا اقتضى الأمر، فإن الوفود مدعوة إلى توزيع نسخ مكتوبة أطول من بياناتها.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أخاطب اللجنة بصفتي رئيسا لاجتماع عام ٢٠٠٨ للأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر.

لقد أحرزت الاتفاقية تقدما كبيرا منذ نشأتها في عام ١٩٨٠ بفضل الجهود التي بُذلت لجعل المعاهدة عنصرا لا غنى عنه في الآلية المعاصرة المتعلقة بالمسائل الإنسانية ونزع السلاح وتحديد الأسلحة، وكذلك لتوفير محفل للنظر في أفضل السبل لحماية كل من المدنيين والجنود من آثار هذه الأسلحة. والاتفاقية توجد ترابطا بين المعايير الإنسانية ذات

الصلة باستعمال الأسلحة التقليدية والضرورات الأمنية للدول. وإطارها القانوني معد بصورة دينامية ليستجيب لشواغل المجتمع الدولي. والاتفاقية قادرة على الجمع بين مستخدمي الذخائر ومنتجيها وبين الداعين إلى تطوير القانون الإنساني الدولي وتطبيقه وفق منهاج عمل مشترك.

وأحدث مثال على الإنجازات العديدة للاتفاقية هو اعتماد البروتوكول المتعلق بالمخلفات المتفجرة للحرب – البروتوكول الخامس. والبروتوكول، الذي تفاوض بشأنه فريق الخبراء الحكوميين للاتفاقية على مدار عامين واعتُمد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، قد دخل حيز النفاذ بعد ذلك بثلاثة أعوام وهو أول صك دولي من نوعه يتعامل مع المشاكل الإنسانية الخطيرة بعد انتهاء الصراع والتي تنتج عن المعدات المهجورة غير المنفجرة. ويركز على سلسلة من التدابير العلاجية والوقائية العامة بعد انتهاء الصراع، تهدف إلى تقليل عدد القتلى والجرحى من المدنيين بسبب المخلفات المتفجرة للحروب.

والبروتوكول يرتب التزامات، أولا، على مستخدمي الذخائر التي قد تصبح مخلفات متفجرة للحروب، وبخاصة الالتزام بتسجيل معلومات عن استخدام أو ترك معدات متفجرة والاحتفاظ بهذه المعلومات وكذلك نقلها إلى الطرف المسيطر على المنطقة المتضررة؛ وثانيا، على الدول المسيطرة على المناطق المتأثرة بالمخلفات المتفجرة للحروب إزالة وتدمير المخلفات المتفجرة للحروب واتخاذ جميع التدابير الممكنة عمليا لحماية المدنيين من خطر هذه المخلفات وآثارها؛ وثالثا، على جميع الدول الأطراف تقديم المساعدة في إزالة وتدمير المخلفات المتفجرة للحروب وفي الأنشطة ذات الصلة عندما تكون في وضع يمكنها من القيام بذلك.

ومنذ ثلاث سنوات وحتى الآن، تعكف الدول الأطراف في البروتوكول الخامس على تنفيذ البرنامج الطموح الذي وضعته لتبادل المعلومات وتيسير التعاون والمساعدة بشأن المسائل ذات الصلة بتنفيذ البروتوكول، على النحو الوارد تفصيله في الوثيقة الختامية للمؤتمر الأول للأطراف السامية المتعاقدة في البروتوكول (CCW/P.V/CONF/2007/1). وسيعقد المؤتمر الثالث للأطراف السامية المتعاقدة في جنيف في الشهر المقبل وسيواصل تنقيح أحكام هذا الإطار لتلبية الاحتياجات المحددة للدول الأطراف في البروتوكول.

ومن بين العناصر الرئيسية الأخرى في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة البروتوكول الثاني المعدل المتعلق بحظر أو تقييد استعمال الألغام والأفخاخ المتفجرة والأجهزة الأخرى. وقرر المؤتمر السنوي العاشر، المعقود في العام الماضي، ضخ دماء جديدة في العملية بإنشاء فريق خبراء يجتمع بصورة سنوية لمناقشة المسائل ذات الأهمية القصوى للبروتوكول وكذلك لتعزيز جدول أعمال القانون الإنساني الدولي. وركز اجتماع الخبراء على مسألتين رئيسيتين: الأولى، استعراض العملية وحالة البروتوكول الثاني المعدل، وثانيا، الأجهزة المتفجرة المرتجلة. كما ساعد تعيين صديقين للرئيس، من المغرب وسويسرا، يتوليان المسؤولية عن قيادة المناقشات بشأن هاتين المسألتين الرئيسيتين الدول الأطراف على زيادة فهمها للآثار الإنسانية للمسائل المطروحة.

في هذا العام، واصل فريق الخبراء الحكوميين المعني بالذخائر العنقودية مفاوضاته، بموجب الولاية التي أناطها به اجتماع عام ٢٠٠٨ للدول الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة. وعقد الفريق اجتماعين. وفضلا عن ذلك، عُقد اجتماع غير رسمي في آب/أغسطس لتضييق هوة الخلافات بشأن المسائل الرئيسية. وبعد اجتماع آب/أغسطس، عمم رئيس الفريق، بصفته الشخصية، مسودة نص بروتوكول بشأن الذخائر العنقودية في إطار الاتفاقية. وسيبحث اجتماع عام ٢٠٠٩ للدول

الأطراف في الاتفاقية هذه المسألة ويتخذ قرارا بشأن مسار العمل مستقبلا، وفقا لذلك.

وعلاوة على ذلك، سيتيح الاجتماع السنوي المقبل للأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة الفرصة أيضا للدول الأطراف لاستعراض تنفيذ القرارات التي اتخذها المؤتمر الاستعراضي الثالث للاتفاقية والأعمال التي أنجزت في الاجتماعين السنويين لعامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨.

سوف يغطي هذا الاستعراض سير وموقف اتفاقية الأسلحة التقليدية، بما في ذلك آلية الامتثال لها وتنفيذ خطة العمل الهادفة إلى تعزيز الطابع العالمي للاتفاقية وبروتوكولاتها الملحقة، إضافة إلى عقد المؤتمر الاستعراضي الرابع في عام ٢٠١١. كما تتضمن المناقشة كذلك مشروع مقرر بشأن تعزيز تنفيذ الاتفاقية عبر إنشاء وحدة لدعم التنفيذ.

أخيرا وليس آخرا، أود مناقشة إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية. فخلال العام الحالي انضمت دولتان إضافيتان إلى الاتفاقية: كازاخستان والإمارات العربية المتحدة، لتصبحا طرفين في الاتفاقية واثنين من بروتوكولاتها، وبذلك يرتفع إجمالي الدول الأعضاء فيها الى ١١٠. تضاف إلى ذلك الزيادة الكبيرة في عدد الدول الأعضاء في البروتوكول الخامس للاتفاقية منذ تشرين الثاني/نوفمبر العام الماضي، نتيجة لانضمام اثنتي عشر دولة إضافية إلى البروتوكول الخامس. وفي الوقت الحالي يصل عدد الدول التي أعربت عن موافقتها على الانضمام إلى البروتوكول الخامس الى ٦٠ دولة. وفي عام ٢٠٠٩ صدقت دولتان أخريان على تعديل المادة ١ من الاتفاقية، الذي يوسع نطاق تطبيق الاتفاقية ليشمل التراعات الداخلية. وتتسق هذه الجهود مع تنفيذ خطة العمل المتعلقة بتعزيز عالمية اتفاقية الأسلحة التقليدية المعينة وبروتوكولاتها، التي أقرها المؤتمر الاستعراضي الثالث في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

وقبل أن أختتم بياني، أود اغتنام هذه الفرصة لدعوة الدول التي لم تصادق على الاتفاقية بعد، إلى القيام بذلك، وبخاصة إبداء موافقتها على الالتزام بالاتفاقية وبروتوكولاتها بدون إبطاء.

السيد هيلغرن (السويد) (تكلم بالإنكليزية): مرة أخرى أتكلم بالإنابة عن الاتحاد الأوروبي، يؤيد هذا البيان البلد المرشح لعضوية الاتحاد جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المحتمل ترشحها لعضوية الاتحاد: ألبانيا والبوسنة والهرسك وصربيا؛ وبلدا الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة أيسلندا وليختنشتاين، عضوا المنطقة الأوروبية الاقتصادية؛ فضلا عن أرمينيا وجمهورية مولدوفا.

وكل عام تتسبب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها في مقتل ما يزيد على ٥٠٠ ألف شخص على نطاق العالم. كما يعد الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتكديسها، عاملا أساسيا في نشوب التراعات المسلحة وتأجيجها. ويساهم انتشارها في الإرهاب والجريمة المنظمة، إلى جانب إبطائه لعملية التعمير بعد انتهاء التراعات وإعاقة التنمية.

ويظل الاتحاد الأوروبي على التزامه باستئصال ومكافحة تكديس الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها، ومنع الاتجار غير المشروع بها. وقد أقر الاتحاد الأوروبي عددا من الإجراءات والاستراتيجيات المشتركة الرامية إلى تحقيق هذا الهدف، بما فيها تقديم المساعدات الفنية والمالية. كما يدرج الاتحاد دراسة إدخال مادة بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في الاتفاقات التي يعقدها مع بلدان الطرف الثالث. ونحث جميع الدول على الانضمام

إلى جهودنا. فنحن ندعو إلى المزيد من حشد الموارد لمساعدة الدول المتأثرة بالعنف المسلح والانتشار غير المسؤول للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ونظل على تأييدنا لإعلان جنيف بشأن العنف المسلح والتنمية. وبالنظر إلى العلاقة القوية بين الأمن والتنمية، فإننا نشجع الدول على تضمين التدابير الهادفة إلى استئصال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومنع العنف المسلح، في خططها واستراتيجياتها الخاصة بالأمن الوطني والتنمية والحد من الفقر.

ويعد الاتحاد الأوروبي سندا قويا لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه ونشارك بهمة في الاستعدادات للاجتماع الذي تعقده الدول مرة كل سنتين لعام ٢٠١٠ وكذلك المؤتمر الاستعراضي الثاني. وغايتنا هي تحسين وتعزيز تنفيذ برنامج العمل بجميع جوانبه.

ويشارك الاتحاد مشاركة كاملة في الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى تقديم الدعم، بما فيه المساعدة المالية، لتنفيذ الصك الدولي لتمكين الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها.

وكان فريق الأمم المتحدة للخبراء الحكوميين المعني بالسمسرة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، قد اتفق بشأن تقرير، بما في ذلك توصيات محددة. ويدعو الاتحاد الأوروبي إلى تسريع الجهود لتنفيذ هذه التوصيات المهمة. واستنادا إلى التقرير (A/63/182) الذي أعده فريق الأمم المتحدة للخبراء الحكوميين المعني بفائض مخزونات الذخيرة التقليدية، اتخذت الجمعية العامة في دورتها السابقة بالإجماع القرار ٦١/٦٣ الذي حث جميع الدول على أن تحدد طواعية مدى إمكانية اعتبار جزء من مخزونات ذخيرتها التقليدية فائضا، طبقا لاحتياجاتها الأمنية المشروعة فيما نص القرار على وضع الضوابط اللازمة لأمن وسلامة مخزونات الذخيرة التقليدية أمر لا غنى عنه على مستوى الأمن الوطني، بغية تفادي خطر انفجار هذه المخزونات أو تسببها للتلوث أو تحويلها. ومضى القرار إلى حث الدول على أن تعمل على أساس طوعي شفاف في إطار الأمم المتحدة على وضع المبادئ التوجيهية الفنية لإدارة مخزونات الأسلحة التقليدية. ويواصل الاتحاد الأوروبي دعمه لهذه الجهود.

ولا يمضي يوم واحد، في أي بقعة من بقاع العالم بدون أن يتأثر الناس بالنقل غير المنظم للأسلحة التقليدية وبتحويلها إلى الأسواق غير المشروعة. ويبلغ التأثير السلبي لمثل هذا الانتقال للأسلحة التقليدية على السلام والاستقرار واحترام حقوق الإنسان والتنمية المستدامة أقصاه في الدول النامية، لا سيما في القارة الأفريقية. ولهذا السبب يواصل الاتحاد الأوروبي مساندته الهميمة للمفاوضات المتعددة الأطراف على إبرام صك ملزم قانونا يضع المعايير الدولية المشتركة لاستيراد وتصدير ونقل الأسلحة التقليدية. ويظل الاتحاد الأوروبي على اقتناع بأن الأمم المتحدة هي المنتدى الوحيد الملائم لعقد معاهدة عالمية حقا لتجارة الأسلحة.

وشهدت الدورتان الأولتان للفريق العامل المفتوح باب العضوية نحو عقد معاهدة لتجارة الأسلحة، المنشأ بموجب قرار الجمعية العامة ٢٤٠/٦٣ اللتان عقدهما في عام ٢٠٠٩ مناقشات مكثفة حول أهداف ومرامي عقد معاهدة مجدية لتجارة الأسلحة. وقد أكد تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية (A/AC.277/2009/1) الحاجة إلى التصدي للمشاكل المتصلة بالإتجار غير المنظم بالأسلحة التقليدية وتحويلها إلى السوق غير المشروعة، إلى جانب دعمه للعمل الدولي الهادف إلى التصدي للمشكلة. وعليه، فإن هناك توافقا واضحا على الحاجة إلى بذل جهد دولي للتصدي لهذه المشاكل.

ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن هذا هو الوقت الملائم الذي تضطلع فيه اللجنة الأولى بتقييم واستعراض عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية. كما يرى الاتحاد الأوروبي أن علينا تكريس الجهود لمضمون معاهدة تجارة الأسلحة واستغلال الدورات المتبقية للفريق العامل لتحقيق هذه الغاية. ويساند الاتحاد بقوة عقد مؤتمر للأمم المتحدة حول معاهدة لتجارة الأسلحة في عام ٢٠١٢، بينما يواصل اقتناعه بأن من شأن إقرار معاهدة دولية ملزمة قانونا وقادرة على وضع المعايير الدولية للاتجار بالأسلحة التقليدية ومنع تحويلها إلى السوق غير المشروعة، المساعدة كثيرا في التصدي للعنف المسلح باعتباره مشكلة عالمية. وعلينا أن نعمل معا بهمة من أجل تحقيق هذا الهدف.

كما يواصل الاتحاد دعمه للجهود الهادفة إلى منع النقل والاستخدام غير المأذون به لمنظومات الدفاع الجوي التي يحملها الأفراد، بما في ذلك بتنفيذ القرار ٦٢/٤٠ الذي اتخذ بتوافق الآراء قبل عامين.

ويعلن الاتحاد الأوروبي ترحيبه بالتقدم الكبير الذي أحرز نحو عالمية وتنفيذ اتفاقية حظر استخدام وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وقد أحرز تقدم كبير في تطهير المناطق المزروعة بالألغام ومساعدة الضحايا بيد أنه يبقى الكثير من العمل الذي يتعين القيام به. فالغاية القصوى للاتحاد الأوروبي هي التوصل إلى عالم خال من الألغام والألغام المضادة للأفراد ومن ضحاياها، ويتمتع فيه ضحايا هذه الأسلحة بالرعاية المستدامة. ويظهر الدعم المالي الذي قدمه الاتحاد الأوروبي لجهود الدول الأعضاء المبذولة في مكافحة الألغام، بجلاء مدى التزام الاتحاد بهذا الهدف، إذ يتجاوز إجمالي تمويل الاتحاد لهذه الجهود خلال السنوات العشر الماضية ١,٥ بليون يورو، أي ما يقارب نصف المساهمات العالمية في إجراءات مكافحة الألغام خلال تلك الفترة.

يظل الترويج للاتفاقية وتوسيع نطاقها العالمي بين أولوياتنا القصوى. ويبلغ عدد الدول الأعضاء في الاتفاقية حاليا ١٥٦ دولة. والدول التي لا تزال خارج نطاق الاتفاقية تحتفظ، بكميات كبيرة من الألغام المضادة للأفراد. ويتجه الاتحاد بالنداء لجميع الدول التي لم تنضم إلى الاتفاقية بعد، أن تسرع بالانضمام إليها.

وما هي إلا أسابيع معدودة، وتجتمع الدول الأعضاء في الاتفاقية في قرطاجنة في كولومبيا، حيث تعقد مؤتمرها الاستعراضي الثاني. وكان المؤتمر الاستعراضي الأول المنعقد في ٢٠٠٤ قد اعتمد خطة عمل طموحة لتنفيذ الاتفاقية. ونتطلع إلى أن يعطي المؤتمر الاستعراضي لهذا العام، دفعة جديدة لجهودنا المشتركة الرامية إلى تحقيق أهداف الاتفاقية، بما فيها التوصل إلى عالم خال من الألغام المضادة للأفراد. وتتعين على خطة عمل قرطاجنة كفالة التزام جميع الأطراف التزاما تاما بنصوص الاتفاقية، بينما نولي اهتمامنا للجوهر الإنساني للاتفاقية في السنوات المقبلة.

وإن حق أطراف النزاع المسلح في اختيار الوسائل الحربية ليس حقا مطلقا. وهذه القاعدة الأساسية المنصوص عليها في القانون الإنساني الدولي، قد هدت المجتمع الدولي في إقرار وإنفاذ الاتفاقية المعنية بحظر أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. ونظام هذه الاتفاقية بفرضه حظرا وقيودا على أسلحة بعينها، قد عزز عددا من القواعد المنظمة للقتال، من قبيل المطالبة الدائمة تحت كل الأحوال بالتمييز بين المدنيين والمحاربين، وكذلك حظر استخدام الأسلحة التي تلحق أذى جسيما ومفرطا بالمحاربين. ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع الدول التي لم تصادق على الاتفاقية وبروتوكولاتها أو تنضم إليهما بالإسراع نحو ذلك.

وبالنظر إلى استمرار التطورات في إنفاذ البروتوكول الخامس للاتفاقية بشأن المتفجرات المتخلفة عن الحروب،

يرحب الاتحاد الأوروبي بما تم مؤخرا من اعتماد خطة العمل الخاصة بمساعدة الضحايا.

كما يواصل الاتحاد التزامه بالاستجابة للمشاكل الإنسانية الناجمة عن استخدام الذخائر العنقودية. ويولي الاتحاد أهمية كبيرة لتعزيز الالتزام بتلك المسائل، التي يرجح فيها تحقيق نتائج ملموسة على الأرض، وقادرة على إحداث تأثير إنساني حقيقي على ضحايا تلك الأسلحة.

ويرحب الاتحاد باعتماد اتفاقية الذخائر العنقودية وفتح باب التوقيع عليها في دبلن، وكذلك بتنامي المصادقة عليها من قبل الدول الأعضاء، لكونها تمهد لبدء سريانها. وبما أن بعض الدول لم تستطع بعد الانضمام إلى اتفاقية الذخائر العنقودية، يظل الاتحاد مقتنعا بأن إبرام اتفاق تكميلي في إطار اتفاقية حظر الأسلحة التقليدية المعينة، يأخذ في الاعتبار كلا الجانبين الإنساني والحربي، من شأنه أن يساهم بقدر كبير في التصدي للتأثيرات الإنسانية الناجمة عن الذخائر العنقودية.

لقد واصل فريق الخبراء الحكوميين المعني بالعمل على الذخائر العنقودية في إطار اتفاقية حظر الأسلحة التقليدية المعينة عمله في عام ٢٠٠٩. وفي اعتقادنا أن من الضروري لأي وثيقة مستقبلية ملزمة قانونا بشأن الذخائر العنقودية يتم إقرارها في إطار اتفاقية حظر الأسلحة التقليدية المعينة، أن تتسق مع ما نصت عليه اتفاقية الذخائر العنقودية، فضلا عن ضرورة تضمينها نصوصا خاصة بالتعاون والمساعدة. ونتوقع أن تكون لوثيقة من هذا القبيل مساهمة كبيرة من وجهة النظر الإنسانية، وأن تحوي حظرا فوريا سواء على استعمال أو إنتاج أو نقل الذخائر العنقودية.

إن الشفافية في مجال الأسلحة التقليدية عنصر أساسي في كبح الانتشار غير المنظم لهذه الأسلحة، إلى جانب مساهمتها في تهيئة مناخ ملائم للأمن والثقة. وفي هذا الصدد يعرب الاتحاد عن تأييده القوي لسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. ويثني الاتحاد على الجهود التي بذلها فريق الخبراء الحكوميين في جذب اهتمام عدد أكبر من الدول بسجل الأسلحة التقليدية، بتضمينه فئة خاصة ومنفصلة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. بيد أن الاتحاد يعبر في الوقت ذاته عن خيبة أمله من عدم تمكن فريق الخبراء الحكوميين من التوصل إلى توافق آراء على التوصيات التي قدمها بهذا الشأن. ويظل تضمين فئة خاصة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إحدى أهم أولويات الاتحاد الأوروبي.

ويساهم تبادل المعلومات عن التشريعات والنظم والإجراءات الوطنية المتعلقة بنقل الأسلحة والعتاد الحربي والتكنولوجيا الثنائية الاستخدام، في تعزيز الأمن وبناء الثقة المتبادلة بين الدول. كما تفيد هذه الشفافية كثيرا الدول التي لا تزال في طور التشريع لهذه المسائل. وعليه يحث الاتحاد الأوروبي الدول الأعضاء على توفير المعلومات ذات الصلة للأمانة العامة، حتى تدرجها في قاعدة بياناتها الخاصة بهذا الأمر.

وبذات القدر تعتبر الشفافية في مجال الإنفاق الحربي عاملا هاما آخر في بناء الثقة بين الدول ودرء النزاعات. فالنمو الذي حدث في الإنفاق الحربي العالمي خلال العقد الماضي، يؤكد على تنامي حاجة الأمم المتحدة إلى آلية تمكنها من رصد هذا الإنفاق والتبليغ عنه. ولهذا السبب يتطلع الاتحاد الأوروبي إلى عمل فريق الخبراء الحكوميين، الذي أنشأته الجمعية العامة وفوضته بالنظر في الوسيلة المعيارية التي يمكن بها رصد حسابات الإنفاق الحربي.

السيدة غري (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): لقد شهد العام الماضي تطورات هامة في ميدان التحكم بالأسلحة التقليدية. وتفخر أستراليا بالدور الذي بذلته في بلورة

الاتفاقية طوال عدة سنوات، وبكونها بين أولى الدول الموقعة على النسخة الجديدة لاتفاقية الذخائر العنقودية.

وإن اعتماد تقرير فريق العمل A/AC.277/2009/1 المفتوح العضوية المعني باتفاقية الاتجار بالأسلحة بتوافق الآراء إنجازا جديرا بالترحيب، مثلما هي جديرة بالترحيب كذلك الجهود الدولية والإقليمية المكرسة للفت الانتباه الدولي للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتشير هذه التطورات بوضوح إلى أن في وسع المجتمع الدولي إحراز تقدم في القضايا الأمنية الشائكة، فيما لو عقدت العزم المزيد من الأطراف على هدف مشترك، وصممت على أن تراه متحققا ومجسدا أمامها بالفعل.

في ديسمبر ٢٠٠٨، وقع وزير خارجية أستراليا على اتفاقية الذخائر العنقودية، واضعا بذلك بلاده في مقدمة الدول الموقعة عليها. وفي شهادة على الدعم الدولي لوضع حد لانتشار هذه الأسلحة، وقعت ٩٠ دولة على الاتفاقية في يومها الأول.

وتعد هذه الاتفاقية إنجازا إنسانيا كبيرا. فهي تحظر استخدام الذخائر العنقودية التي تنتشر منها عشرات بل مئات الذخائر الثانوية العشوائية التي تفتقر إلى آلية تدمير أو إخماد ذاتي. وتبقى هذه الذخائر الثانوية في مكانها لتمثل بذلك خطرا جديا على حياة المدنيين الأبرياء لعدة سنوات.

وقد أرست نصوص اتفاقية الذخائر العنقودية الخاصة بمساعدة الضحايا معيارا لنظم التحكم بالأسلحة التقليدية. فهي تساعد على توفير حياة أفضل للناجين من الذخائر العنقودية ولعائلاتهم. كما تساعد نصوص الاتفاقية في مجالي الإزالة ومساعدة الضحايا، المجتمعات على تنظيف أراضيها من التلوث والتأثيرات المدمرة لهذه الأسلحة.

ويحق لجميع الدول المشاركة في هذه العملية أن تفخر بما حققته من إنجاز. وعلينا الآن أن نوجه عزمنا نحو المسارعة إلى التطبيق الشامل والدولي لجميع بنود هذه الاتفاقية وإنفاذها. وأستراليا من جانبها تعمل دون كلل من أجل المصادقة عليها.

وسوف يكون اجتماع الدول الأطراف في الاتفاقية، الذي يرجح انعقادة في منتصف ٢٠١٠، فرصة مواتية لإرساء لبنات التعاون القوي فيما بينها، بغية تحقيق أهداف الاتفاقية. ونرحب بالمبادرة الكريمة المقدمة من حكومة لاو لاستضافة المجتمع الأول للدول الأطراف. وسوف نعمل مع جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وغيرها من الدول لإنجاح هذا الاجتماع. ونحث جميع الوفود للانضمام إلينا والمساعدة في ضمان التشغيل الواسع والسريع لهذه الإضافة الثمينة إلى بنيان تشريعاتنا الإنسانية ونظم تحكمنا بالأسلحة.

وبينما تبدي أستراليا وكثير غيرها من الدول استعدادا لقبول الحظر الذي نصت عليه الاتفاقية، فإن من المرجح أن تبقى دول رئيسية منتجة ومستخدمة لهذه الأسلحة خارج إطارها. ولكننا نواصل تأييدنا للحظر والقيود التي فرضتها الاتفاقية على استخدام أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، بغية الوصول إلى حظر ناجع لاستخدام الذخائر العنقودية من قبل الدول التي لم توقع أو تصادق على اتفاقية الذخائر العنقودية.

وتتطلع أستراليا إلى انعقاد المؤتمر الاستعراضي الثاني للدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، في كولومبيا في شهر نوفمبر ٢٠٠٩. وسوف تكون قمة قرطاجنة بشأن إيجاد عالم خال من الألغام للدول الأطراف على مستوى تمثيلها الرفيع، لجرد الإنجازات الكبيرة التي تحققت، وللنظر في أمثل السبل التي يمكن بها التصدي للتحديات المستقبلية الناشئة عن استمرار تهديدات الألغام المضادة للأفراد. ونرحب بتركيز مؤتمر القمة على مساعدة

الضحايا ونثق في أننا سنستمع إلى أصوات الناجين ونعمل معاً لتحسين حياتهم.

من بين أكثر التحديات إلحاحا التي تواجه الاتفاقية عدم امتثال بعض الدول لالتزاماتها المتعلقة بإزالة الألغام وتدمير المخزون منها والحاجة إلى تقديم مساعدة أكثر فعالية للناجين من ضحايا الألغام والتشجيع على تحقيق الانضمام العالمي إلى الاتفاقية. غير أنه يمكننا أن نفخر بإنجازاتنا في العقد المنقضي. فقد تم تطهير مساحات شاسعة من الأراضي وأتيحت للاستخدام، وجرى تدمير زهاء ٤٠ مليون لغم، واستمر عدد الضحايا الجدد في التراجع. وتحظى الدول بدرجة عالية من التعاون بشأن الإجراءات المتعلقة بالألغام، لكن عملنا أبعد ما يكون عن الانتهاء.

وسننضم إلى الآخرين لكفالة أن تكون خطة عمل وإعلان كارتاخينا طموحين وتطلعيين ويتوخيان تحقيق نتائج. وستواصل أستراليا العمل مع الدول الأخرى والمجتمع المدني للتشجيع على بلوغ الأهداف الهامة للاتفاقية بالكامل.

إن الذخائر العنقودية والألغام الأرضية وغير ذلك من المتفجرات من مخلفات الحرب إرث مأساوي للصراع. فهي ما زالت تعوق التنمية في العديد من أفقر البلدان ولها آثار اجتماعية – اقتصادية مدمرة. وتواجه المجتمعات المتضررة العبء الطويل الأجل لرعاية الناجين وأسرهم ويتعين عليها تحمل خسارة العمال المنتجين وتلوث أراض كان من المفترض أن تكون منتجة.

وما فتئت أستراليا تلتزم بقوة بالصكوك الدولية التي تشمل التزامات بمساعدة الضحايا، بما في ذلك اتفاقية حظر الألغام والبروتوكول الخامس لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة واتفاقية الذخائر العنقودية.

وأستراليا تسهم إسهاما كبيرا في الإجراءات المتعلقة بالألغام حول العالم. ووفرت أستراليا، عبر برنامجها للمساعدات، موارد كثيرة لمشاريع لإزالة الألغام الأرضية والذخائر العنقودية وغيرها من المتفجرات من مخلفات الحرب، ورفع القيود عن الأراضي. ونشارك أيضا مشاركة ملموسة في تنفيذ مشاريع للتوعية بالمخاطر وتقليلها ولتوفير المساعدة للناجين في البلدان النامية. وفي العام المنقضي، قدمت أستراليا دعما لمشاريع في أفغانستان وكمبوديا والعراق ولاو ولبنان وموزامبيق ونيبال وسري لانكا.

إن الاجتماع الرابع من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، المقرر عقده في حزيران/يونيه ٢٠١٠، سيكون فرصة هامة لتعزيز إرادتنا الجماعية في بلوغ الأهداف العريضة للبرنامج. ويُنتظر أن يبني الاجتماع على النجاح الذي حققته الاجتماعات السابقة وأن يوفر إطارا لإجراء تبادلات مثمرة في اجتماع الخبراء بشأن الأسلحة الصغيرة المقرر عقده في عام ٢٠١١ وفي المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٢.

وفي شراكة مع الأمم المتحدة، استضافت أستراليا اجتماعا إقليميا بشأن تنفيذ برنامج العمل في سيدني في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، شاركت فيه الدول الجزرية في المحيط الهادئ وتيمور – ليشتي. وناقش المشاركون بالتفصيل الأولوية التي تحظى بها الأسلحة الصغيرة في منطقة المحيط الهادئ نظرا لعدة عوامل، من بينها الوضع الاجتماعي المرتبط باستخدام الأسلحة وتوفر الأسلحة على نطاق واسع، والآثار السلبية لها على المجتمعات وعدم وجود آليات للدعم. وساهم الاجتماع في تطوير مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية للتنفيذ على الصعيد الإقليمي بشأن برنامج العمل.

وفي اجتماع منتدى جزر المحيط الهادئ المعقود في آب/أغسطس ٢٠٠٩، الذي ترأسته أستراليا، أعرب الزعماء

عن قلقهم إزاء توفر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في مختلف أنحاء منطقة المحيط الهادئ، والتي تُستخدم في كثير من الأحيان في أنشطة إجرامية وفي تعزيز القوة السياسية. وتغذي الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة العنف والصراع وتؤدي إلى تفاقمهما. وهي ذات تكاليف وآثار كبيرة، بما في ذلك تكاليف مالية وخسائر في الأرواح. ويمكن إنتاج هذه الأسلحة وإخفاؤها ونقلها بسهولة وهي يمكن أن تهدد السلام والأمن الإقليميين، وكذلك التنمية وحقوق الإنسان.

وما برحت أستراليا ملتزمة بقوة بالتعاون الدولي لكفالة تنفيذ أهداف برنامج العمل بالكامل. ونهنئ جنوب أفريقيا واليابان وكولومبيا على مشروع القرار التطلعي الذي تقدمت به بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، الوارد في الوثيقة A/C.1/64/L.42. ومشروع القانون يبني حقا على الوثيقة الختامية للاجتماع الثالث من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين ويرسي الأساس لإحراز تقدم كبير في الاجتماع الرابع الذي يعقد في عام ٢٠١٠.

إن النقل غير المشروع وغير المسؤول للأسلحة التقليدية ومكوناتها مشكلة خطيرة يتعين على المجتمع الدولي التصدي لها فورا، وأستراليا تؤيد بقوة الإجراءات الدولية الرامية إلى عقد معاهدة لتجارة الأسلحة. ومن شأن وجود معاهدة ملزمة قانونا ومتعددة الأطراف وضع معايير مشتركة لنقل الأسلحة التقليدية ومنع انتهاك حقوق الإنسان الدولية والمعايير الإنسانية، وعمليات نقل الأسلحة إلى الإرهابيين وتكديس الأسلحة الذي يؤدي إلى زعزعة الاستقرار. ومن شأن معاهدة لتجارة الأسلحة محكمة الصياغة أن توفر أيضا ضمانة أكبر للتجارة المشروعة.

لقد سعدت أستراليا بالنتائج التي توصل إليها الفريق العامل المفتوح باب العضوية صوب عقد معاهدة لتجارة الأسلحة في دورته لهذا العام. فقد تضمنت إقرارا مهما بأن النقل والتحويل غير المنظمين للأسلحة التقليدية إلى السوق غير القانونية مشكلة يجب التصدي لها. وبصفتنا من معدي مشروع القرار بشأن معاهدة تجارة الأسلحة (A/C.1/64/L.38/Rev.1)، فإننا نؤيد المشروع الذي يكلف الدورات المتبقية للفريق العامل المفتوح باب العضوية في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ بالعمل كلجنة تحضيرية قبل انعقاد مؤتمر دبلوماسي لوضع المعاهدة في عام ٢٠١٢. والمجتمع الدولي يمضي تدريجيا نحو القيام بهذا التعزيز الذي يأتي في وقته والمطلوب بشدة للهيكل الدولي لتحديد الأسلحة والأمن.

والتقدم والرؤية اللذين نشهدهما في بعض المجالات مطلوبان على مستوى جدول أعمال تحديد الأسلحة التقليدية بالكامل. وتشهد أستراليا في منطقتها الكارثة الإنسانية المترتبة على انتشار الأسلحة التقليدية. فتلك الأسلحة يمكن أن تعوق التنمية وتهدد الأمن والاستقرار على نحو خطير.

وأؤكد استمرار التزام أستراليا بالتصدي لخطر انتشار الأسلحة التقليدية.

السيد سودا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): نشهد اليوم الزخم المتزايد في مجال نزع السلاح النووي، لكن المشاكل المحيطة بالأسلحة التقليدية لا تقل أهمية. واليابان تعمل بشأن هذه القضايا باتخاذ نهج شامل نولي فيه الاعتبار الواجب والشامل للصلة المتبادلة لقضايا نزع السلاح والشواغل الإنسانية والتنمية.

بخصوص الذخائر العنقودية، ومع أخذ المشاكل الإنسانية التي تسببها هذه الأسلحة في الاعتبار، تشارك اليابان بفعالية في أعمال عملية أوسلو، وكذلك عمل اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، بغية التصدي لهذه المشاكل.

رحبت اليابان بفتح باب التوقيع على اتفاقية الذخائر العنقودية وسارعت بالتصديق عليها في تموز/يوليه هذا العام. ونحث المزيد من البلدان على سرعة التصديق على الاتفاقية. ومن ناحية أخرى، تولي اليابان أيضا أهمية لوضع صك قانوني دولي فعال وذي مغزى في إطار اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة بمشاركة كبار منتجي الذخائر العنقودية والحائزين لها. وينبغي أن تكمل اتفاقية أوسلو واتفاقية الأسلحة التقليدية بعضهما بعضا، بأن تعززا، يدا بيد، نفس الهدف المتمثل في التخلص من الذخائر العنقودية.

وفي هذا الصدد، جاء عدم التمكن من التوصل إلى اتفاق في الاجتماع غير الرسمي لفريق الخبراء الحكوميين المعقود في آب/أغسطس هذا العام مخيبا للآمال بشدة. ومواصلة المفاوضات الجارية مع توفر الإرادة السياسية اللازمة للتوصل إلى اتفاق من واجب الأعضاء المسؤولين في اتفاقية الأسلحة التقليدية.

تولي اليابان أيضا أهمية كبيرة للمكافحة الدولية لمشكلة الألغام المضادة للأفراد. وينبغي أن نغتنم فرصة المؤتمر الاستعراضي الثاني للدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام الذي يعقد في كارتاخينا في الشهر المقبل لمواصلة دفع عجلة عملنا في حل المسائل المتعلقة بالألغام الأرضية. واليابان تحث الدول التي لا تزال خارج الاتفاقية على النظر بجدية في الانضمام إليها. وتشجع اليابان على تحقيق الانضمام العالمي إلى الاتفاقية، وبخاصة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بالكلام مع البلدان ذات الصلة وإجراء اتصالات معها، مع الإقرار باختلاف ظروفها.

في مجال تقديم المساعدة لضحايا الألغام والذخائر العنقودية، منحت اليابان أكثر من ٣٨٠ مليون دولار في شكل معونات منذ عام ١٩٩٨ وساهمت في العام الماضي وحده بمبلغ ٣٢ مليون دولار لدعم هذا الغرض. وعلى سبيل المثال، فقد منحنا ٦,٧ مليون دولار للمساعدة في أنشطة إزالة الألغام والذخائر غير المنفجرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتشاد، و ٣ ملايين دولار لدعم أنشطة إنعاش اقتصاد المناطق المتضررة بسبب الذخائر العنقودية في لبنان وزودنا كمبوديا بثلاث آلات لإزالة الألغام.

يتمثل أحد أكبر التحديات والمسؤوليات التي تواجهنا في تدعيم المبادرة بشأن عقد معاهدة لتجارة الأسلحة. وما فتئت اليابان تدعم عقد معاهدة من هذا القبيل، تكفل نقل الأسلحة على نحو مسؤول. وتجدر الإشادة بمشاركة العديد من البلدان مشاركة بناءة في مناقشات الفريق العامل المفتوح باب العضوية نحو عقد معاهدة لتجارة الأسلحة واعتمادها بتوافق الآراء لتقرير الفريق (A/AC.277/2009/1)، مما يؤكد ضرورة مواصلة الجهود الدولية.

وقدمت اليابان، ومعها المملكة المتحدة والأرجنتين وأستراليا وكوستاريكا وفنلندا وكينيا، مشروع القرار A/C.1/64/L.38، الذي ستقرر الجمعية العامة بموجبه عقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن معاهدة تجارة الأسلحة في عام ٢٠١٢. واليابان مستعدة للإسهام في تعميق مداولاتنا بغية وضع معايير دولية مشتركة وملزمة قانونا لأقصى حد ممكن في إطار الأمم المتحدة. وبينما يصف مشروع القرار هذه الرؤية بوضوح، فإننا ندعو جميع الدول الأعضاء إلى تأييده.

تتمثل مسألة أخرى ذات أولوية لليابان فيما يتصل بالأسلحة التقليدية في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وقدمت اليابان، ومعها جنوب أفريقيا وكولومبيا، مرة أخرى مشروع قرار بشأن هذه المسألة (A/C.1/64/L.42). ونود أن

ندعو جميع الدول الأعضاء إلى تأييده ومواصلة تعزيز تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة.

وأشير إلى بضعة نماذج للإجراءات الملموسة التي اتخذناها في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، حيث تساعد اليابان، اعتبارا من هذا العام، ليبريا في مجالات مثل الهياكل الأساسية والدعم المجتمعي والأمن العام، وقدمت الدعم لبرنامج لخفض الأسلحة وبناء القدرات في الشرطة الوطنية. وفضلا عن ذلك، وفي مركز للتدريب على حفظ السلام في غانا، تساعد اليابان في برنامج بشأن إدارة الأسلحة الصغيرة لبناء قدرات المسؤولين في غرب أفريقيا. ومواصلة هذه الإجراءات وتبادل الدروس والخبرات سيساعدان في تعزيز تنفيذ برنامج العمل بقدر أكبر. وفي هذا السياق، سيكون الاجتماع الرابع من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين والمقرر عقده في العام المقبل فرصة طيبة لتبادل الآراء، وبخاصة مع المجتمع المدني الذي يضطلع بدور مهم. وتود اليابان الإعراب عن امتنانها للرئيس المكسيكي المعين على ما يقوم به من تحضيرات نشطة للاجتماع الرابع.

ثمة مسألة هامة أخرى أود أن أشير إليها هنا، ألا وهي سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. فعلى مدار سنوات طويلة، ناقش فريق الخبراء الحكوميين المعني بسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية إدراج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة باعتبارها فئة رئيسية في السجل. ومن ثم، فإن عدم تمكن فريق الخبراء الحكوميين من التوصل إلى توافق في الآراء على هذه المسألة في عام ٢٠٠٩ جاء مخيبا للآمال بشدة. ويحث الفريق، في توصية له هذا العام، جميع البلدان على تقديم آرائها بشأن تصنيف الأسلحة الصغيرة. ونأمل أن تحرز مناقشاتنا تقدما ملموسا بدون انتظار الاستعراض الذي يعقد كل ثلاث سنوات.

أود أن أشير إلى أن سياسة اليابان المبنية على مبدأ حظر تصدير أي أسلحة هي سياسة صارمة وفريدة من نوعها في آن معا. والأسلحة التقليدية سبب للعديد من الصراعات حول العالم وتودي بحياة الكثيرين. وتعمل اليابان في مجالات وضع القواعد وتقديم معونات للتنمية ومساعدة الضحايا. ويتعين على المجتمع الدولي، بما في ذلك المجتمع المدني، إحراز تقدم في التصدي لمختلف التحديات بزيادة جهودنا المشتركة. واليابان، من جانبها، لا تزال ملتزمة بتقديم أكبر إسهام بوسعها تحقيقا لهذه الغاية.

السيد سكيونسبرغ (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): كل يوم، يقتل العنف المسلح أكثر من ٢ ٠٠٠ شخص. والغالبية العظمى منهم من المدنيين. وهذه الحالة لا تقل عن أي أزمة عالمية تؤثر على حياة الملايين من البشر وأمنهم وتهدد السلام والأمن الدوليين. وهي تؤثر على جميع مجتمعات وبلدان العالم.

تلتزم الحكومة النرويجية بقوة بنزع السلاح لأغراض إنسانية. ومشاركتنا في مجالات الألغام الأرضية والذخائر العنقودية والأسلحة الصغيرة وغيرها من المجالات ذات الصلة يحركها الضرر غير المقبول الذي يلحق بالمدنيين بسبب استخدام هذه الأسلحة. ويسعدنا للغاية العمل مع شركائنا بشأن جميع هذه القضايا ونتطلع إلى العمل مع الدول والأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمجتمع المدني في العمليات الجارية في إطار النظام المتعدد الأطراف.

ونرى أنه لكي نقدم ونطور ما يكفي من الاستجابات المتعددة الأطراف، يجب أن تكون نقطة البدء لجميع العمليات المتعددة الأطراف ذات الصلة في هذه المجالات الحالة والمشكلة الفعليتين على الأرض. كما نؤيد مشاركة أعضاء المجتمع المدني في هذه العمليات، كمناصرين وأيضا كجهات فاعلة ذات خبرة كبيرة في المسائل ذات

الصلة بالآثار الفعلية لاستخدام الأسلحة. ونعتقد أن مشاركة المجتمع المدني ستكون بالغة الأهمية إذا أردنا التغلب على التحديات الهائلة التي ينطوي عليها السعي من أجل تحقيق أهداف تحديد الأسلحة التقليدية ونزع السلاح.

تدرك النرويج أننا بحاجة إلى القيام بالمزيد لمعالجة الأسباب الجذرية للعنف المسلح. وسنضطلع بدور فعال في إدراج العنف المسلح في جدول أعمال الأمم المتحدة في عملية الاستعراض المقبلة للأهداف الإنمائية للألفية. اسمحوا لي أيضا أن أعيد التأكيد على استمرار التزام النرويج بإعلان جنيف بشأن العنف المسلح والتنمية ودعمها الكامل للإعلان الذي يمثل منهاجا هاما لمواصلة العمل بشأن العنف المسلح.

إننا بحاجة إلى أن نرى المزيد من المبادرات الاستباقية والمتضافرة في مجال نزع السلاح. ونعتقد أن مشاركة منظومة الأمم المتحدة ستكون بالغة الأهمية لنتمكن من التغلب على التحديات الهائلة التي نواجهها في جهودنا لإعداد استجابات كافية متعددة الأطراف في مواجهة التحديات التي يشكلها الصراع المسلح والعنف المتفجر وتدفق الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

والمسألة ذات الصلة المتمثلة في حماية المدنيين مدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن منذ أواخر التسعينيات من القرن الماضي. ومن خلال عمل الدول والأمين العام، يبدو أن فهما أوسع نطاقا للمسألة قد بدأ في الظهور. وندرك الحاجة إلى التعامل مع الحماية على نحو شامل يشمل حفظ السلام وسيادة القانون والأمن والتنمية ونزع السلاح.

تقدر النرويج الريادة التي تضطلع بها المملكة المتحدة بشأن عقد معاهدة لتجارة الأسلحة. وهذا هدف هام ونعتقد أنه يجب علينا أن نظل طموحين بخصوص النتيجة النهائية. ونعتقد اعتقادا راسخا بأنه يجب علينا السعي إلى كفالة أن تسهم أي معاهدة لتجارة الأسلحة بصورة فعالة في تحسين حالة الأفراد والمجتمعات المتضررة بسبب العنف المسلح. وفي معظم الحالات، ينتج هذا العنف عن استخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، لكن يجري أيضا استخدام أسلحة ومتفجرات تقليدية أخرى، وهو ما يمثل انتهاكا لحقوق الإنسان وإعاقة للتنمية.

ونرحب بقرار بدء مفاوضات في العام المقبل، وكذلك بالمشاركة الإيجابية والفعالة لجميع الدول والتزامها المعلن بكفالة عقد معاهدة قوية. وقد أعربنا عن قلقنا من أن تسفر أي عملية مبنية على توافق الآراء عن معاهدة غير فعالة ولا تلبي المعايير التي يسعى المجتمع المدني العالمي من أجل كفالتها.

يلحق الضرر بدول ومجتمعات عديدة جراء الآثار المدمرة للعنف المسلح. غير أنه عبء لا يتم تقاسمه بشكل متساو. فالبلدان التي تعاني أشد المعاناة من العنف المسلح هي التي تدفع أبهظ ثمن ليس من منظور المعاناة الإنسانية فحسب، ولكن أيضا من منظور اجتماعي – اقتصادي بحت من خلال خسارة موارد بشرية وغيرها من الموارد وزيادة تكاليف الرعاية الصحية وانعدام الأمن، على سبيل المثال لا الحصر. وبالتالي، فإن توفير الوسائل واتخاذ التدابير لعقد معاهدة فعالة لتجارة الأسلحة يمثل استثمارا سديدا في الرخاء والتنمية البشريين.

يشكل استخدام الذخائر العنقودية سببا للمعاناة الإنسانية منذ أكثر من ٥٠ عاما. وتمثل اتفاقية الذخائر العنقودية حظرا مطلقا لها. فهي تحظر استخدام الذخائر العنقودية وإنتاجها ونقلها. وتعزز الاتفاقية القانون الإنساني الدولي وتوفر إطارا للتنفيذ. وهي لا تتصدى لمشكلة إنسانية فحسب، بل لها أيضا فائدة كبيرة في منع وقوع كارثة إنسانية في المستقبل يمكن بسهولة أن يصل حجمها إلى حجم مشكلة الألغام الأرضية. ونرحب ترحيبا حارا بعرض جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية استضافة الاجتماع الأول

للدول الأطراف في الاتفاقية في فينتيان في العام المقبل. وسيكون الاجتماع حدثا تاريخيا ومعلما بارزا في عمل الاتفاقية. ونود أيضا الإعراب عن امتناننا لجميع الدول التي اتخذت مبادرات شتى لدفع العمل قدما على ما أظهرته من قيادة وشراكة في عملية أوسلو، وللمجتمع المدني ولجنة الصليب الأحمر الدولية والأمم المتحدة لدعمهما للاتفاقية.

وسنواصل العمل مع الدول الأخرى الأطراف من أجل التنفيذ الكامل للاتفاقية التي ينتظر بدء نفاذها بحلول العام المقبل وتحقيق الانضمام العالمي إليها. وقد بدأت اتفاقية الذخائر العنقودية توطد أقدامها باعتبارها قاعدة دولية جديدة. وتدل التجربة مع اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام وغيرها من الاتفاقيات على أن أي صك جديد ملزم قانونا يصبح قاعدة دولية تتجاوز الدول الأعضاء في الاتفاقية. وحتى اليوم، وقعت ١٠٠ دولة على الاتفاقية الجديدة وصدقت عليها ٢٣ دولة. ونحث جميع الدول على الانضمام إلى الاتفاقية في أقرب وقت ممكن.

تتمثل أولوية أخرى للنرويج في التنفيذ الكامل لاتفاقية حظر الألغام. وسترأس النرويج المؤتمر الاستعراضي الثاني للدول الأطراف في الاتفاقية الذي يعقد في كولومبيا في وقت لاحق هذا العام. وسيكون المؤتمر الاستعراضي فرصة هامة للتركيز على الأهداف الإنسانية للاتفاقية من خلال الامتثال لما تنص عليه من التزامات والتركيز على الحقائق في الميدان، بما في ذلك مساعدة الضحايا. ونود أن نحث جميع الدول الأطراف في الاتفاقية على المشاركة على أعلى المستويات السياسية في الجزء الرفيع المستوى من المؤتمر.

قبل ثماني سنوات، اتفق المجتمع الدولي على برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. واعتُبر البرنامج نقطة انطلاق لوضع صكوك دولية جديدة لمكافحة الاتجار بالأسلحة الصغيرة على نحو أفضل. وتقدم النرويج دعما ماليا لتنفيذ برنامج العمل. ونتطلع إلى الاجتماع الرابع من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل عامين للنظر في تنفيذ برنامج العمل في عام ٢٠١٠. ونرحب ترحيبا حارا برئاسة السفير بابلو ماسيدو ممثل المكسيك ونحن مستعدون لدعمه في العمل التحضيري الذي سيقوم به في الشهور المقبلة. غير أننا نشعر بالقلق حيال بطء التقدم المحرز في مواصلة تعزيز برنامج العمل منذ وضعه. وثمة حاجة واضحة إلى تنشيط الجهود المتعددة الأطراف لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي القيام بذلك، يجب أن ندرك الدور الهام للمؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية، ولا تقل المسؤولية الوطنية أهمية عن ذلك.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين طلبوا الكلمة، ممارسة لحقهم في الرد.

السيد سودا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): طلب وفد بلدي الكلمة لممارسة حقه في الرد على البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في المناقشة المواضيعية بشأن الفضاء الخارجي.

إن الجزء المتعلق بسياسة اليابان في الفضاء الخارجي وغيرها من المسائل الوارد في بيان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا أساس له من الصحة إطلاقا. فبموجب الدستور السلمي لليابان، فإن سياستنا في الفضاء الخارجي تقتصر على الأغراض السلمية وسياستنا الأمنية ذات طابع دفاعي تماما. وأود أن أؤكد مجددا على أهمية أن تتوقف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن تطوير القذائف وتجاربها، وهو أمر يتناقض مع قرارات مجلس الأمن.

السيد جيانغ ينغ فينج (الصين) (تكلم بالصينية): خلال المناقشة المواضيعية بشأن الفضاء الخارجي التي

اختتمت في وقت سابق، أشار بلد معين إلى تجارب الصين العلمية في الفضاء الخارجي. والصين لا ترى أن من الضروري إكساب البيان أهمية بدحضه. فقد شرحت الصين بالتفصيل موقفها ذا الصلة في مناسبات عدة في مؤتمر نزع السلاح وفي اللجنة الأولى وما إلى ذلك، وأنا لست مُطَالبا بإعادة التأكيد عليه هنا.

على مر الأعوام، ما هو البلد الذي التزم حقا بصون أمن الفضاء وبالتشجيع على التوصل مبكرا عبر مفاوضات إلى إبرام صك قانوني دولي لمنع نشوب سباق تسلح في الفضاء الخارجي؟ في غضون ذلك، كيف تصرف الطرف الآخر؟ أعتقد أن تلك مسألة خلص المجتمع الدولي إلى استنتاج بشأنها بالفعل.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.